برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي (2021 - 2023)

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ

الأمير الحسين بن عبدالله الثاني وليّ العهد المعظم

”لقد اعتدنا على مدى مائة عام مضت من عمر دولتنا العزيزة أن نخرج أقوى بعد كل أزمة تواجهنا، وأن نحول التحديات إلى فرص، وما أزمة كورونا إلا إحدى هذه المحطات التي سنتخطاها – بإذن الله – أكثر صلابة ومنعة، لذلك يجب أن تكرس الجهود في المرحلة المقبلة لتحقيق التعافي الاقتصادي من خلال برامج واضحة بأطر زمنية محددة تتضمن خطوات قابلة للقياس والتقييم والمتابعة، ويكون لها أثر ملموس في الحد من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة وتحفيز النمو وزيادة التنافسية للقطاعات الإنتاجية“

كتاب التكليف السامي لدولة رئيس الوزراء بشر الخصاونة

07 تشرين الأول/ 2020

جدول المحتويات

تقديم	01
منهجية إعداد برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي	04
كلفة برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي	07
محاور برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي	
المحور الأول: تحسين بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال	09
المحور الثاني: تعزيز المنافسة وتحفيز التشغيل	12
المحور الثالث: دعم القطاعات ذات اولوية	14
الأولويات	
المحور الأول	17
المحور الثاني	59
المحور الثالث	69

تقديم

جاء إعداد برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي للفترة (2021 – 2023) ترجمة لتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم (حفظه الله) لإعداد برنامج عمل بالشراكة مع القطاع الخاص بهدف تمكين الاقتصاد الوطني من التعافي في ظل التحديات التي نجمت عن جائحة كورونا وتداعياتها، وذلك من خلال تبني سياسات وإصلاحات ومشاريع ذات أولوية تسعى إلى تركيز الجهود على إعادة الاقتصاد الوطني إلى المسار المطلوب للتعافي والبدء بالنمو.

لم يعد خافياً حجم الأثر العميق الذي خلفته جائحة كورونا على الاقتصاد الأردني، سواء على المستوى المحلي المتمثل في الأثر المباشر للإغلاقات التي فرضتها الجائحة على القطاعات المختلفة، وتغيير نمط الاستهلاك والاستثمار لدى الأفراد والشركات، أو على المستوى العالمي، المتمثل في اختلالات سلاسل التزويد العالمية، وارتفاع أسعار الشحن، ومدخلات الإنتاج، والمواد الغذائية، وتوجه الدول لاتباع سياسات حمائية اقتصادية وصحية، عدا عن تأثر قطاع السياحة والسفر، والذي كان المتضرر الأكبر من الجائحة، حيث تشير تقديرات منظمة السياحة العالمية إلى تراجع صادرات السياحة على مستوى العالم بحوالي 1.6 تريليون دولار وتراجع أعداد المسافرين بحوالي مليار مسافر.

كما ضاعفت الجائحة من حجم التحديات والضغوطات على الاقتصاد الوطني، والذي تعرض خلال العقد الماضي لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المختلفة، بداية من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ومروراً بحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الأردني، خاصة على مستوى الصادرات الوطنية وتدفق الاستثمارات الخارجية إلى المملكة، وذلك فضلاً عن استضافة حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى كبح معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، لتسجل حوالي 2.4 % سنوياً بالمتوسط خلال الفترة (2010–2019)، وذلك بالمقارنة مع متوسط نمو بنسبة 6.5 % سنوياً خلال الفترة (2000–2009).

تطور معدل النمو الحقيقي (%)

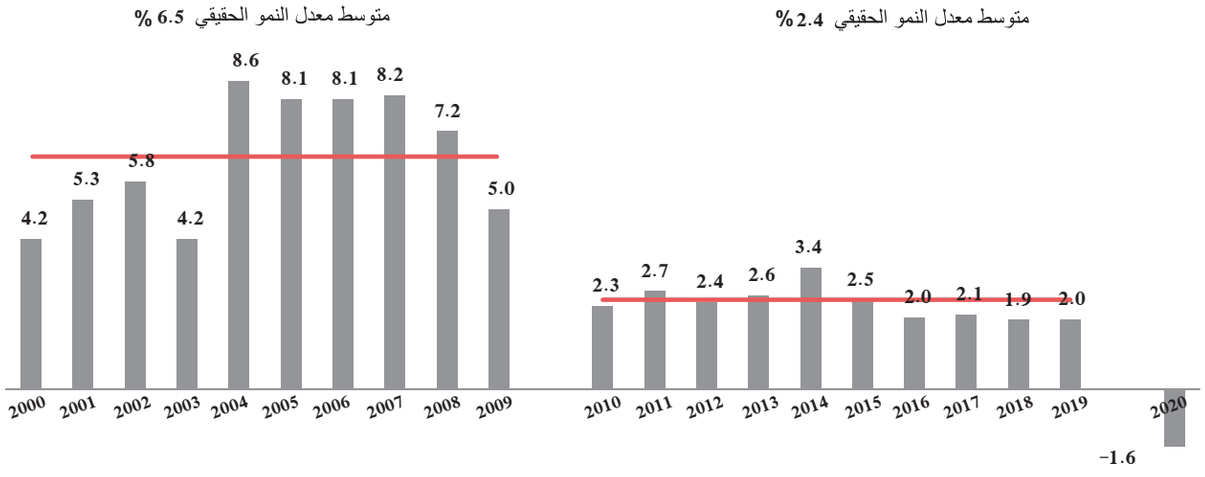

وفي ظل تراجع معدلات النمو، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وارتفاع كلف الإنتاج، خاصة تلك المرتبطة بالتعرفة الكهربائية، واقتطاعات الضمان الاجتماعي، وتبعات الجائحة على الاقتصاد، فقد ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، حيث وصلت إلى نسبة 25 % في نهاية الربع الأول من العام 2021، مع ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة بين فئتي الشباب والإناث على وجه الخصوص لتسجل 50 % و28 % على التوالي.

صافي الاستثمار الأجنبي (مليون دينار)

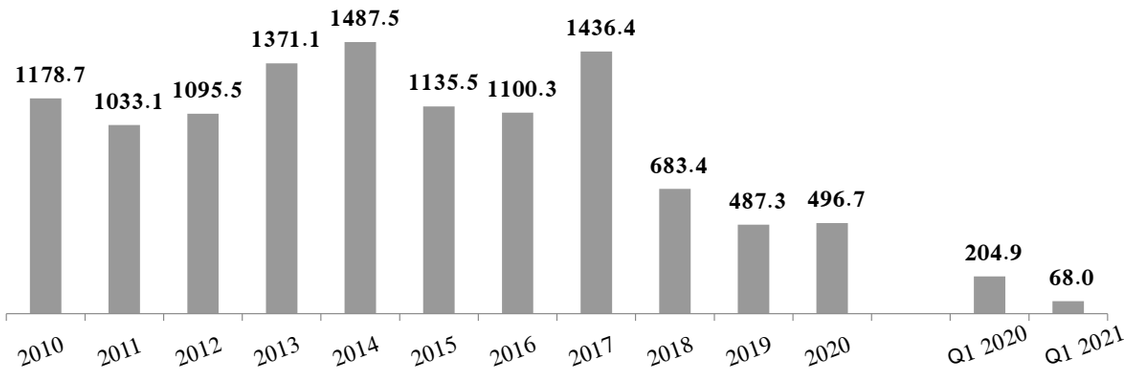

معدل البطالة (%)

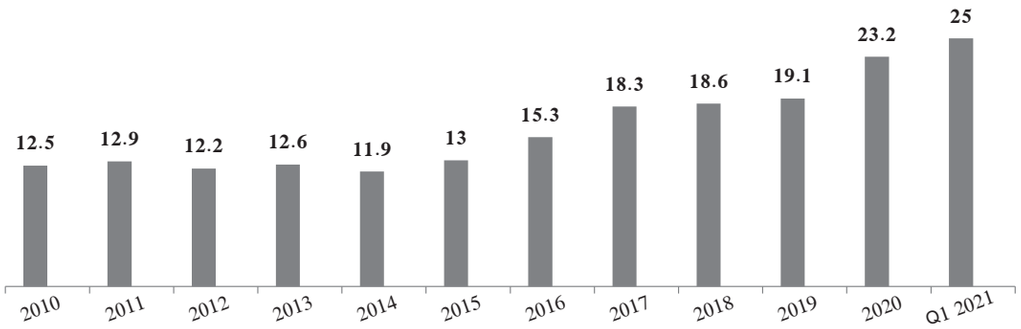

خلال عام 2020، وخلافاً للتوقعات بحصول انكماش اقتصادي بنسبة 3 % نتيجة تداعيات الجائحة، فقد ساهمت الإجراءات والسياسات الحصيفة التي تبنتها الحكومة لمواجهة الجائحة والمتمثلة في تعزيز الحماية الاجتماعية، والمحافظة على فرص العمل القائمة في القطاع الخاص، إضافة إلى برامج تسهيلات البنك المركزي، والتي بلغت بمجملها حوالي 3 مليار دينار (11 % من الناتج المحلي الإجمالي)، في التخفيف من حدة الانكماش الاقتصادي الذي وصلت نسبته إلى 1.6 % عام 2020، والتي تعتبر من النسب المتدنية في العالم بحسب تقارير العديد من المؤسسات الدولية.

الإجراءات والسياسات الحكومية لمواجهة جائحة كورونا

تسهيلات من خلال
البنك المركزي

شبكة الحماية
الاجتماعية

برامج الدعم
(تكافل، استدامة)

حساب الإنفاق الصحي
(المستشفيات الخاصة والميدانية
وبرنامج التطعيم الوطني)

3 مليار دينار هي قيمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة جائحة كورورنا وشكلت ما نسبته 11 % من الناتج المحلي الإجمالي:

- **8 % إجراءات مرتبطة بالسيولة**
- **3 % إجراءات تحفيزية مالية**

وقد ساهمت هذه الإجراءات في التخفيف من الآثار السلبية على الاقتصاد الأردني (انكماش الاقتصاد الأردني بنسبة 1.6 % والتي تعتبر من بين الأقل في العالم)

منهجية إعداد برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي

لغايات تحديد أولويات عمل الحكومة للأعوام (2021 – 2023)، تم الاستناد إلى عدد من المرجعيات الرئيسة، أهمها كتاب التكليف السامي للحكومة، ووثيقة الأردن 2025، والاستراتيجيات القطاعية المختلفة، وأهداف أجندة التنمية المستدامة (2030)، والبرنامج التنفيذي التأشيري للأعوام (2021–2024)، وذلك بهدف تحديد الإطار العام للأولويات، بحيث تتماشى مع هذه المرجعيات والخطط القطاعية والمشاريع القائمة، وتبني عليها في تحديد الأهداف العامة المبدئية للأولويات.

وتباعاً، فقد تم عقد عدة مشاورات ولقاءات مع مختلف الشركاء من القطاعين العام والخاص، بما فيها غرف الصناعة والتجارة، وعدد من الجمعيات والمنتديات الاقتصادية، بالإضافة الى رؤساء اللجان الدائمة في مجلسي الأعيان والنواب، بهدف التوافق على تحديد الأهداف والأولويات التي من شأنها الإسهام في تسريع عملية التعافي الاقتصادي ضمن الموارد المالية والفنية المتاحة، حيث تم الإجماع على أن التحديات الرئيسة للمرحلة الحالية تشمل البطالة وتحفيز النشاط الاقتصادي في القطاعات ذات الأولوية والاستمرار في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، الأمر الذي يستدعي ضرورة تركيز الجهود نحو تمكين الاقتصاد الوطني من خلق فرص عمل إضافية تسهم في التخفيف من معدل البطالة.

في ضوء هذا التوافق، تم تحديد ثلاثة أهداف رئيسة لبرنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي للأعوام (2021–2023)، وهي:

1. **تمكين القطاع الخاص من خلق فرص العمل المطلوبة لتشغيل الأردنيين**
2. **زيادة وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي**
3. **زيادة حجم الصادرات الوطنية من السلع والخدمات**

ولتحقيق هذه الأهداف، تم تحديد (53) أولوية، وزعت على (3) محاور رئيسة، وهي:

- **المحور الأول: تحسين بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال**
- **المحور الثاني: تعزيز المنافسة وتحفيز التشغيل**
- **المحور الثالث: دعم القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية (السياحة، وتكنولوجيا المعلومات، والزراعة، والصناعة)**

محاور وأهداف برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2021 – 2023

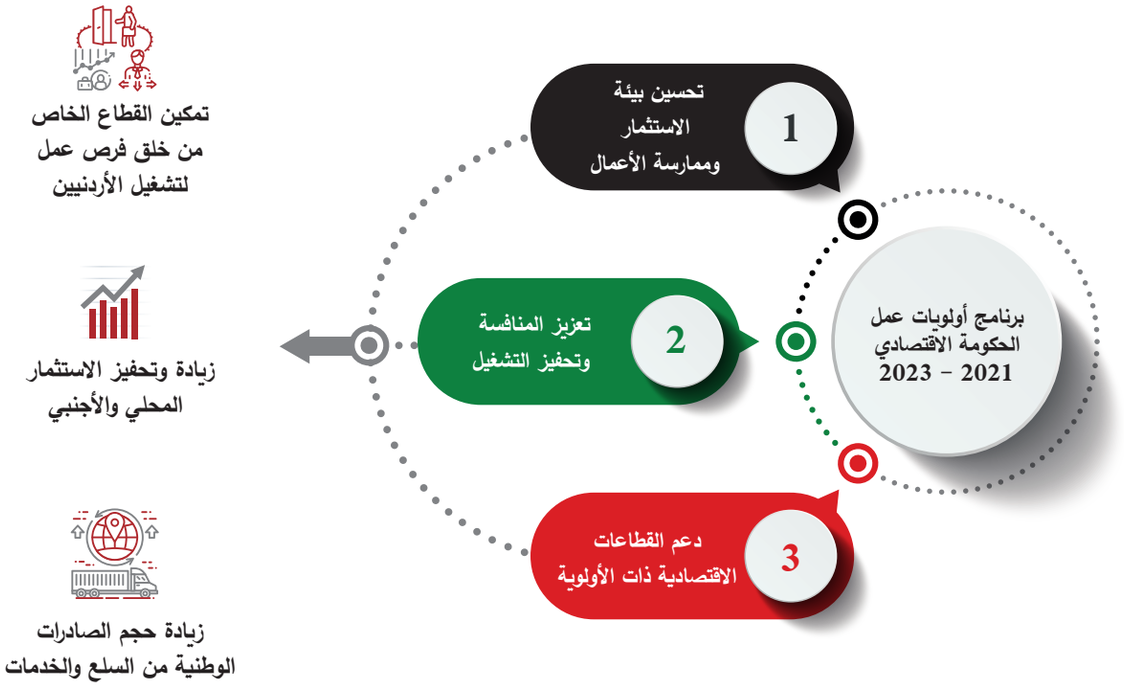

وبالتماشي مع المنهجية التي اعتمدتها الحكومة في إعداد برنامج الأولويات، تم وضع خطة عمل محددة لكل أولوية، تتضمن مستهدفات إنجاز واضحة، وجدول زمني محدد للتنفيذ، مع ضمان وجود المخصصات المالية اللازمة للتنفيذ.

وستقوم الحكومة بإجراء مراجعة دورية للأولويات كل (6–9) أشهر وفقاً لمنهج التشاركية مع القطاع الخاص بهدف تحديثها وعكس أية مستجدات على البرنامج.

ولضمان متابعة تنفيذ الأولويات حسب برنامج العمل المحدد لكل أولوية، فقد تبنت الحكومة منهجية الإنجاز الحكومي، حيث تم استحداث وحدة الإنجاز في رئاسة الوزراء، بهدف المتابعة الحثيثة مع كافة الوزارات والجهات المعنية بالتنفيذ، وتقديم الدعم الفني للتغلب على المشكلات وتذليل العقبات. كما ستعمل وحدة الإنجاز على نشر تقارير دورية حول تقدم سير العمل والإنجاز المتحقق. إلى جانب ذلك، جرى إعداد خطة للتواصل مع مختلف الشركاء لإطلاعهم على آخر المستجدات وإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة للتشاور حول كل ما يتعلق ببرنامج الأولويات.

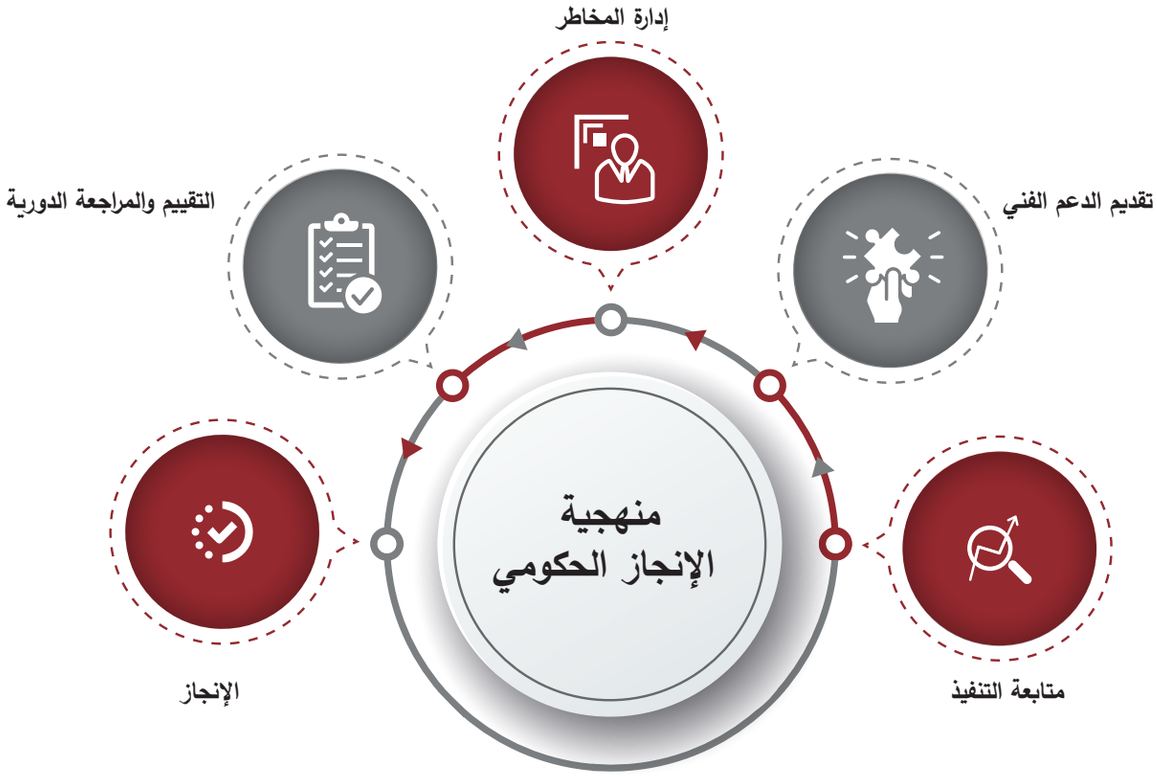

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج لا يختزل عمل الحكومة كاملاً، ولا يستبدل البرامج والخطط القائمة، بل يبني عليها ويتوافق معها من حيث الأهداف والتوجهات، إلا أن الأولويات التي يتضمنها برنامج أولويات عمل الحكومة قد ركزت على القطاعات الاقتصادية التي ستسهم في تسريع عملية التعافي الاقتصادي، علماً بأنه من ضمن المرجعيات التي تم الاستناد إليها في إعداد هذه الوثيقة، ومنها البرنامج التأشيري التنفيذي للحكومة، الذي يضم 24 قطاعاً تنموياً تغطي كافة المجالات، كالبنية التحتية، والصحة، والتعليم، وغيرها من القطاعات التي لها نفس الأهمية والاهتمام الحكومي من حيث التنفيذ والإنجاز.

كلفة برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2021 – 2023

بلغت قيمة الأولويات الممولة من الإنفاق الرأسمالي حوالي 480 مليون دينار؛ منها 280 مليون دينار من الموازنة العامة و200 مليون دينار من المساعدات الخارجية، كما بلغت قيمة الأولويات المرتبطة بتحفيز الاستثمار في المشاريع الكبرى والشراكة مع القطاع الخاص 3.8 مليار دينار.

	المحور	التمويل (مليون دينار)		
		موازنة عامة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي – مساعدات خارجية	المجموع
1	تحسين بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال	85	170	255
2	تعزيز المنافسة وتحفيز التشغيل	100	0	100
3	دعم القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية	95	26	121
	المجموع الكلي	280	196	476

مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص

	المشروع	مساهمة القطاع الخاص (مليون دينار)
1	تطوير وبناء 15 مدرسة لوزارة التربية والتعليم	30
2	حافلات التردد السريع في عمان والزرقاء	30
3	مباني وساحات الشحن والركاب للمعبر الحدودي جسر الملك حسين	96
4	سوق إربد المركزي	30
5	مشروع تحلية ونقل المياه (الناقل الوطني)	2,000
6	مشروع استخدام الطاقة الشمسية الحرارية في المستشفيات الحكومية والعسكرية	30
7	التحضير لإطلاق العمل على مشروع سكة الحديد الوطني (المرحلة الأولى)	1,600
	المجموع	3,816

محاور برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2021 – 2023

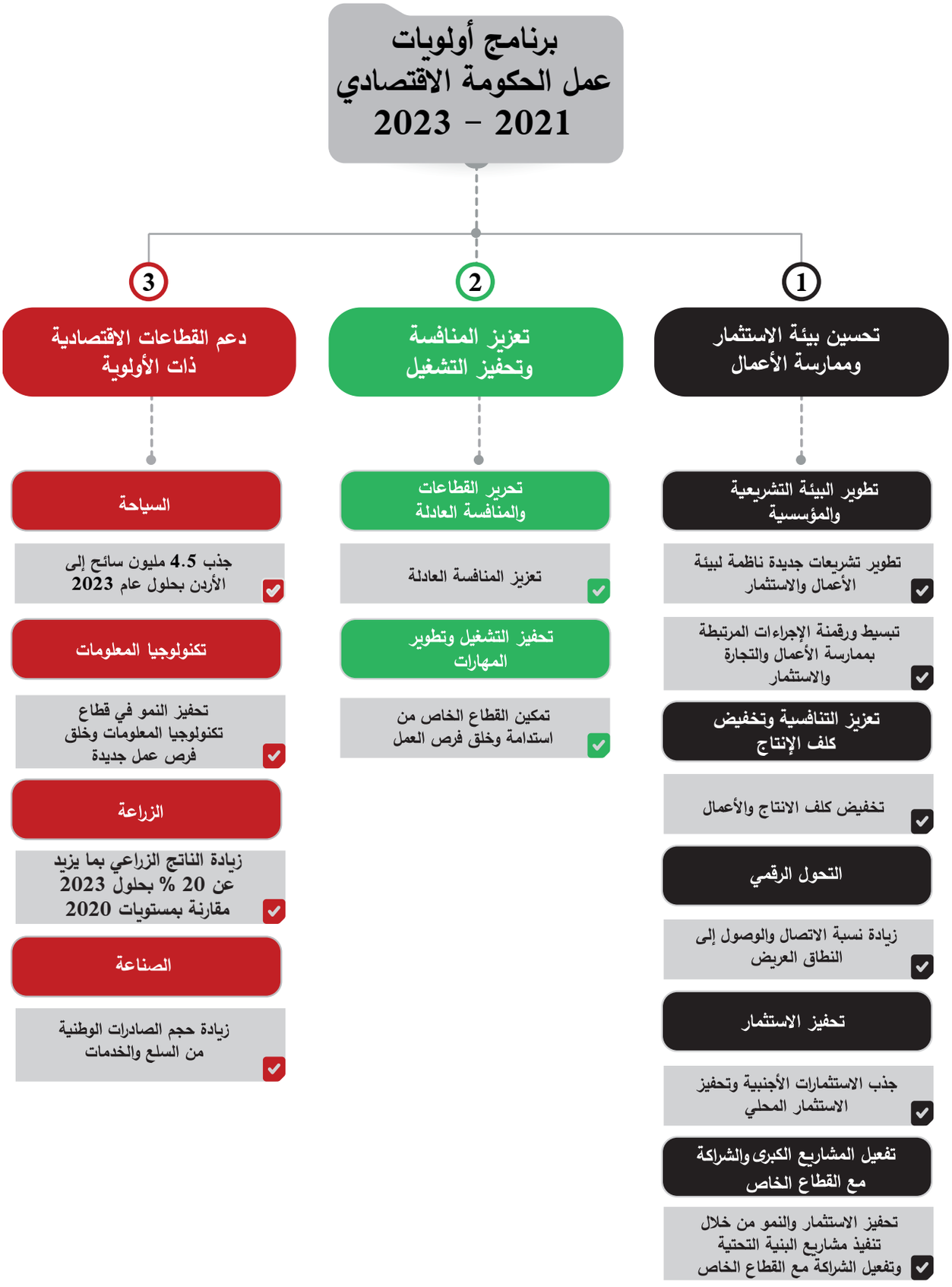

المحور الأول: تحسين بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال

يهدف هذا المحور إلى إجراء تغيير نوعي على بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال في المملكة من خلال تبني عدد من الأولويات التشريعية والتنفيذية التي من شأنها تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتحفيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وفيما يتعلق بالبيئة التشريعية، فقد تم إجراء مراجعة سريعة للواقع التشريعي في المملكة، حيث تبين وجود عدد كبير من التشريعات المرتبطة بتنظيم بيئة الاستثمار والأعمال، سواءً أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي تشمل ما يزيد عن (44) قانوناً، و(1000) نظام، وتعليمات بعدد (800) مرتبطة ببيئة الأعمال والاستثمار، ويقوم بالعمل على إنفاذها أكثر من (50) وزارة وجهة حكومية، الأمر الذي أدى إلى خلق تعقيدات وبيروقراطية عالية تعيق ممارسة الأنشطة والأعمال وجهود جذب الاستثمارات، وتحد من تنافسية الاقتصاد وبما يؤثر على مرتبة المملكة في التقارير الدولية.

كما يضم هذا المحور مجموعة من الأولويات التنفيذية المرتبطة بتبسيط وتسهيل الإجراءات الحكومية الخاصة بالأنشطة الاقتصادية، وتخفيض كلف الإنتاج، وتسريع التحول الرقمي، وتحفيز الاستثمار، وتفعيل المشاريع الكبرى ومشاريع الشراكة مع القطاع الخاص.

ويسعى هذا المحور بشكل رئيس إلى خلق بيئة استثمارية محفزة وفقاً للمبادئ الرئيسة التالية:

1. **التأكيد على أن دور الحكومة هو تنظيمي تمكيني رقابي**
2. **التأكيد على سيادة القانون وحماية المستثمرين واستثماراتهم داخل المملكة**
3. **اختزال عدد التشريعات المرتبطة ببيئة الأعمال والاستثمار إلى أقل ما يمكن**
4. **تقليل تدخل العنصر البشري في المنظومة التي تحكم الأعمال، وأتمتة الإجراءات بقدر الإمكان**
5. **تقليل الوقت والجهد والتكاليف المرتبطة بممارسة الأعمال**
6. **الوضوح والشفافية والسرعة في صناعة القرار**
7. **إعادة هندسة الإجراءات بهدف توحيد المرجعيات وإزالة التقاطعات والتعقيدات، وتحديد الأدوار والمهام المطلوبة من مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية**
8. **التحول من مبادئ الرقابة المسبقة إلى الرقابة اللاحقة، ونقل مسؤولية الالتزام بمتطلبات ممارسة الأعمال إلى المستثمر وفقاً لتعهدات يتم التحقق منها لاحقاً**
9. **تبني معايير وإجراءات موحدة وسريعة لإعطاء الموافقات المطلوبة لمعظم الأنشطة الاقتصادية، واستثناء الأنشطة ذات الخصوصية ضمن قائمة سلبية**
10. **إيلاء خدمات ما بعد الاستثمار ومتابعة شؤون المستثمرين الأهمية القصوى**

يتكون المحور الأول من 6 أهداف استراتيجية و28 أولوية تتلخص كما يلي:

المحور الأول – تحسين بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال

المكون	الهدف		الأولوية	
البيئة التشريعية والمؤسسية	1	تطوير تشريعات جديدة ناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار	1	صياغة قانون جديد (قانون تنظيم البيئة الاستثمارية وممارسة الأعمال)
	2	تبسيط ورقمنة الإجراءات المرتبطة بممارسة الأعمال والتجارة والاستثمار	2	تبسيط ترخيص وتسجيل الأنشطة الاقتصادية
			3	دمج إذن الإقامة وتصاريح العمل ضمن وثيقة واحدة
			4	تطوير مظلة موحدة للتفتيش على الأنشطة الاقتصادية
			5	توحيد المرجعيات الرقابية في المعابر والمنافذ الحدودية
			6	إطلاق نظام سجل الأعمال المتكامل–IBRS
			7	تحديد آلية ونافذة مرحلية لاتخاذ القرارات المرتبطة بجذب ومتابعة الاستثمارات الكبرى الجديدة
تعزيز التنافسية وتخفيض كلف الإنتاج	3	تخفيض كلف الإنتاج والأعمال	8	تخفيض كلف الطاقة الكهربائية على قطاعات اقتصادية محددة
			9	إعادة هيكلة التعرفة الجمركية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني
			10	تخفيض كلفة الأموال لشركات التمويل الأصغر المرخصة من البنك المركزي
			11	التوسع في برامج الشركة الأردنية لضمان القروض
التحول الرقمي	4	زيادة نسبة الاتصال والوصول إلى النطاق العريض وتنفيذ البنية التحتية اللازمة لتطوير اقتصاد أردني ذو قدرة رقمية	12	رقمنة الخدمات ذات الأولوية القصوى
			13	تفعيل نظام المدفوعات الرقمية الحكومية ونظام الفوترة الإلكتروني
			14	الشبكات الوطنية العريضة النطاق
			15	تطوير تطبيق سند والهوية الرقمية
			16	اقرار قانون حماية البيانات الشخصية
			17	تطوير البنية التحتية اللازمة للبيانات الوطنية التي تساهم في التحول الرقمي

المحور الأول – تحسين بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال

المكون		الهدف		الأولوية	
تحفيز الاستثمار	5	جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمار المحلي	18	جذب استثمارات استراتيجية جديدة في مجال التعدين والعناصر النادرة والصناعات التحويلية المرتبطة بها	
			19	تطوير خدمات ومنظومة ترويج الاستثمار	
			20	تفعيل دور شركة الاستثمارات الحكومية	
			21	تحفيز سوق رأس المال	
تفعيل المشاريع الكبرى والشراكة مع القطاع الخاص	6	تحفيز الاستثمار والنمو من خلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص	في عام 2021		
			22	إطلاق (5) مشاريع بنية تحتية تقدر كلفتها الاجمالية بـ 260 مليون دينار: • تطوير وبناء 15 مدرسة • حافلات التردد السريع في عمان والزرقاء • مباني وساحات الشحن والركاب للمعبر الحدودي جسر الملك حسين • بناء وحدة التغييز الشاطئية • سوق إربد المركزي	
			في عام 2022		
			23	إطلاق مشروعين بنية تحتية بكلفة اجمالية تزيد عن 2 مليار دينار • مشروع تحلية ونقل المياه (الناقل الوطني) • مشروع استخدام الطاقة الشمسية الحرارية في المستشفيات العامة	
			24	التحضير لإطلاق العمل على مشروع شبكة سكة الحديد الوطنية (المرحلة الأولى)	
			25	استكمال مشاريع الربط الكهربائي الاقليمي (مصر، فلسطين، العراق، لبنان)	
			26	تطوير الإنتاج في حقل حمزة النفطي	
			27	تطوير الإنتاج في حقل الريشة الغازي	
			28	تنفيذ نظام النقل الذكي لتحسين نوعية خدمات النقل العام	

المحور الثاني: تعزيز المنافسة والتشغيل

يهدف هذا المحور إلى تحسين كفاءة السوق المحلي من خلال السعي إلى تطبيق مبادئ المنافسة العادلة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتمكين القطاع الخاص من خلق فرص عمل جديدة من خلال تعزيز كفاءة ومرونة سوق العمل وتنظيم العلاقة ما بين أصحاب العمل والعمال، واتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تخفيض كلف التشغيل.

ففي جانب المنافسة، ترتكز أولويات الحكومة على مراجعة وتعديل التشريعات والإجراءات المتعلقة بتطبيق المنافسة العادلة وسهولة الدخول وممارسة العمل في القطاعات المختلفة، بما يحقق توزيعاً واستغلالاً أمثل للموارد، وبعيداً عن أية ممارسات تضر بحقوق المواطنين وأصحاب الأعمال على حد سواء.

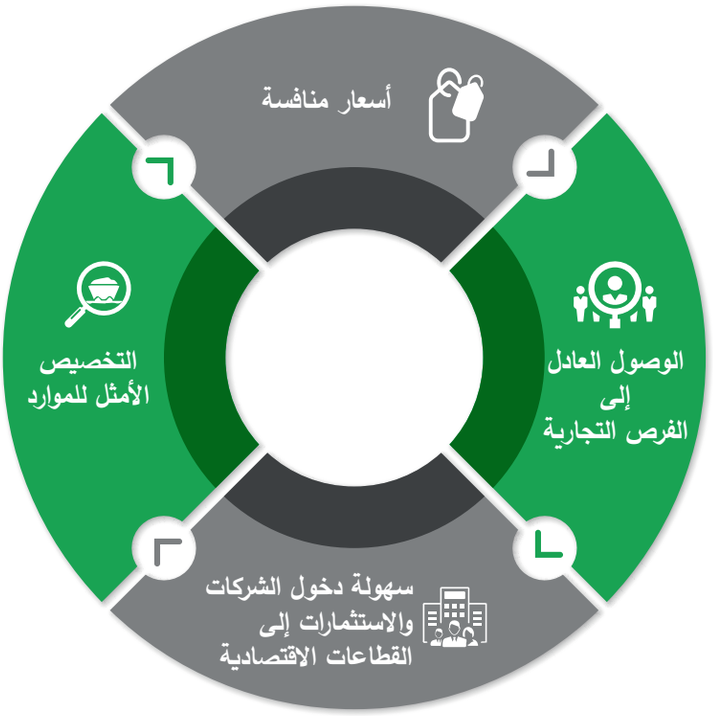

أما من ناحية التشغيل، فتدرك الحكومة التحديات الهيكلية التي يعاني منها سوق العمل وفي مقدمتها عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استحداث فرص عمل كافية تستوعب الزيادة المطّردة في أعداد الخريجين والباحثين عن عمل، وضعف الموائمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، بالإضافة الى ارتفاع تكلفة الضمان الاجتماعي، وعليه تم تحديد أولويات تهدف إلى معالجة بعض هذه التحديات بهدف الحفاظ على استدامة فرص العمل في بعض القطاعات وتمكين القطاع الخاص من خلق فرص عمل جديدة في المرحلة المقبلة.

يتكون المحور الثاني من هدفين استراتيجيين و6 أولويات تتلخص كما يلي:

المحور الثاني – تعزيز المنافسة وتحفيز التشغيل

المكون		الهدف		الأولوية	
تحرير القطاعات والمنافسة العادلة	1	تعزيز المنافسة العادلة	1	مراجعة وتعديل الإجراءات والمتطلبات الحكومية لتعزيز المنافسة	
			2	تفعيل دور الجهات الرقابية لضمان تطبيق المنافسة العادلة في الأسواق	
تحفيز التشغيل وتطوير المهارات	2	تمكين القطاع الخاص من استدامة وخلق فرص العمل	3	تعديل قانون الضمان من أجل تخفيض نسب الاشتراكات على الداخلين الجدد إلى سوق العمل لفترة تمتد إلى عشر سنوات	
			4	إدخال تعديلات جديدة على قانون العمل بما يحقق مرونة أكبر في تنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال وإيجاد بيئة آمنة لعمل المرأة وتنظيم سوق العمل بفاعلية أكبر	
			5	تمديد برنامج استدامة لبعض القطاعات المستهدفة وحتى نهاية شهر حزيران 2022	
			6	إطلاق برنامج وطني لتحفيز التشغيل	

المحور الثالث: دعم القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

تم تحديد أربعة قطاعات ذات أولوية خلال المرحلة المقبلة، والتي تحتاج إلى دعم موجه يساعدها في التعافي من آثار الجائحة أو البناء على الفرص التي يمكن استغلالها كنتيجة لتفشي الوباء. وهذه القطاعات هي: السياحة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والصناعة.

حيث استهداف هذه القطاعات لما تملكه من إمكانيات للنمو وخلق فرص العمل والتصدير.

وتسعى الأولويات ضمن قطاع السياحة إلى استعادة أعداد السياح لمستويات ما قبل الجائحة، وذلك من خلال تسهيل وتوسيع نفاذ السياح إلى الأردن، ودعم برامج الترويج وتطوير المنتجات والخدمات السياحية.

أما بالنسبة إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات فتتضمن الأولويات اتخاذ الإجراءات اللازمة لجذب الاستثمارات ودعم ريادة الاعمال والتوسع في مجال خدمات دعم الأعمال والتكنولوجيا.

وتتركز الأولويات ضمن القطاع الزراعي على زيادة إنتاجية القطاع من خلال تعزيز تبني التقنيات الزراعية الحديثة وتشجيع الصناعات الزراعية والغذائية بالإضافة إلى تحسين قدرة القطاع التنافسية والتصديرية.

وفيما يتعلق بالصناعة فتم تحديد الأولويات التي من شأنها تعزيز البنية التحتية المحفزة للصناعة وتعزيز تنافسية المنتجات المحلية بما يمكنها من زيادة الصادرات والوصول إلى أسواق جديدة.

يتكون المحور الثالث من 4 أهداف استراتيجية و19 أولوية تتلخص كما يلي:

المحور الثالث – دعم القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

المكون		الهدف	الأولوية	
السياحة	1	جذب 4.5 مليون سائح إلى الأردن بحلول عام 2023	1	الاستمرار بدعم الطيران العارض ومنخفض التكاليف
			2	مراجعة التشريعات بهدف تعزيز تنافسية القطاع، وتسهيل نفاذ السياح
			3	إطلاق الهوية السياحية الجديدة للأردن
			4	تطوير وتعزيز المنتجات والخدمات السياحية
			5	حساب المخاطر السياحية
			6	إطلاق التأشيرات الإلكترونية لأسواق/ دول مستهدفة
			7	إطلاق حملات لترويج السياحة في الأسواق المستهدفة
تكنولوجيا المعلومات	2	تحفيز النمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات وخلق فرص عمل جديدة	8	إطلاق نطاق الجيل الخامس 5G Spectrum
			9	تمكين الشركات الأردنية من الدخول إلى الأسواق العالمية
			10	استقطاب شركات التكنولوجيا العالمية وخاصة العاملة في قطاع خدمات التكنولوجيا المساندة
			11	اعتماد وتنفيذ استراتيجية ريادة الأعمال
الزراعة	3	زيادة الناتج الزراعي بما يزيد عن 20 % بحلول 2023 مقارنة بمستويات 2020	12	تشجيع وتحفيز المزارعين على تبنّي تكنولوجيا زراعية حديثة من خلال التوسّع بالإقراض الزراعي
			13	إنشاء شركة خاصة بالتسويق الزراعي
			14	تشجيع وتحفيز التصنيع الغذائي
الصناعة	4	زيادة حجم الصادرات الوطنية من السلع والخدمات	15	توفير بنية تحتية محفزة للاستثمار الصناعي
			16	زيادة تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والتصديرية
			17	تعزيز الترابطات بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى
			18	تحفيز الصادرات الوطنية وتطوير خدمة ترويج الصادرات
			19	إنشاء صندوق دعم وتطوير الصناعة

المحور الأول

تحسين بيئة الاستثمار
وممارسة الأعمال

1. تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية
2. تعزيز التنافسية وتخفيض كلف الإنتاج
3. التحول الرقمي
4. تحفيز الاستثمار
5. تفعيل المشاريع الكبرى والشراكة مع القطاع الخاص

تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية

الهدف الأول: تطوير تشريعات جديدة ناظمة لبيئة الأعمال والاستثمار بحلول عام 2022

تشخيص الوضع الحالي

يوجد ما يزيد عن 1800 من التشريعات (القوانين والأنظمة والتعليمات) المرتبطة بالاستثمار وممارسة الأعمال في الأردن ويعمل على إنفاذها أكثر من 50 جهة حكومية، بما يخالف الممارسات الدولية الفضلى، ويؤثر على سهولة ممارسة الأعمال.

التوجّه

نظرًا للعدد الكبير من التشريعات والسياسات المتعلقة بالاستثمار، فقد أصبح من الصعب مراجعة هذه التشريعات وتعديلها، وعليه سيتم وضع قانون جديد وعصري ينظم بيئة الأعمال والاستثمار، بحيث يسمو على كل ما سبقه من تشريعات. هذا وسيتماشى القانون الجديد مع الممارسات الرائدة وسيهدف إلى تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال وجذب الاستثمارات.

التحديات الرئيسية

- **بيروقراطية البيئة المؤسسية المعيقة للاستثمار وممارسة الأعمال**
- **صعوبة تعديل التشريعات والسياسات الحالية بما يتوافق مع التوجه لتبسيط الإجراءات**
- **التشوهات القائمة في التعامل مع الاستثمارات**

الأولويات

- **صياغة قانون جديد (قانون تنظيم البيئة الاستثمارية وممارسة الأعمال)**

صياغة قانون جديد (قانون تنظيم البيئة الاستثمارية وممارسة الأعمال)

المستهدفات

إصدار قانون جديد لتنظيم بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال ويعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني، بحيث يسمو القانون الجديد على القوانين ذات العلاقة بالاستثمار وممارسة الأعمال

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	الربع الثالث 2021	التعاقد مع فريق متخصص من الخبراء في القانون والأعمال من أجل صياغة القانون الجديد وفقا لأفضل الممارسات الدولية وضمن توجيهات اللجنة التوجيهية المشكلة لهذه الغاية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي رئاسة الوزراء مجلس الأمة	الربع الأول 2022	الإنتهاء من صياغة مسودة القانون وعرضه على البرلمان

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

نعم

المصدر

وزارة التخطيط والتعاون الدولي – USAID

المبلغ

850 ألف دينار

الهدف الثاني: تبسيط ورقمنة الإجراءات المرتبطة بممارسة الأعمال والتجارة والاستثمار

تشخيص الوضع الحالي

يحتل الأردن مرتبة متوسطة على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال؛ حيث يحتل المرتبة 75 (من بين 190 دولة) والمرتبة السادسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (من بين 20 دولة).

يتطلب تسجيل الأعمال التجارية وترخيصها التعامل مع العديد من الجهات المختلفة مثل وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وأمانة عمان الكبرى، وغرف التجارة والصناعة، ووزارة العمل، ودائرة الأراضي والمساحة وغيرها.

التوجّه

رقمنة وإعادة هندسة الإجراءات الخاصة بالتسجيل والترخيص والتجارة وغيرها من المعاملات المرتبطة بممارسة الأعمال، بهدف التسهيل على المستثمرين ورجال الأعمال، بالإضافة الى تسريع البت بطلبات الاستثمارات الكبرى.

التحديات الرئيسية

- **يحتل الأردن مراتب متأخرة فيما يتعلق بمؤشرات سهولة أداء الأعمال**
- **بحسب تقرير ممارسة الأعمال، يتطلب تسجيل الأعمال في الأردن حوالي 12.5 يوماً، ما يعتبر رقما عالياً مقارنة بالعديد من الدول الأخرى**
- **لم تحقق نافذة الاستثمار الأهداف المرجوة بالشكل المطلوب لأسباب مرتبطة بالتشريعات وتفويض الصلاحيات**

الأولويات

- **تبسيط ترخيص وتسجيل الأنشطة الاقتصادية**
- **دمج إذن الإقامة وتصاريح العمل ضمن وثيقة واحدة**
- **تطوير مظلة موحدة للتفتيش على الأنشطة الاقتصادية**
- **توحيد المرجعيات الرقابية في المعابر والمنافذ الحدودية**
- **إطلاق نظام سجل الأعمال المتكامل–IBRS**
- **تحديد آلية ونافذة مرحلية لاتخاذ القرارات المرتبطة بجذب ومتابعة الاستثمارات الكبرى الجديدة**

تبسيط ترخيص وتسجيل الأنشطة الاقتصادية

المستهدفات

- تصنيف الأنشطة الاقتصادية لدى كافة الجهات ضمن ثلاث قوائم رئيسية، واستكمال توحيد تصنيف الأنشطة الاقتصادية وفقاً لنظام ISIC4
- إصدار رخصة موحدة لممارسة الأعمال للأنشطة الاقتصادية ضمن قائمة المسار السريع
- وضع آلية للتدقيق اللاحق للأنشطة ضمن قائمة المسار السريع
- إعداد دليل يتضمن كافة الإجراءات والموافقات اللازمة والرسوم والمدد الزمنية لبدء العمل لكل نشاط اقتصادي ويوضح آلية إصدار الرخص لكل من المستثمر والجهات ذات العلاقة

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين والجهات المعنية بالتسجيل والترخيص	الربع الرابع 2021	تصنيف الأنشطة الاقتصادية لدى كافة الجهات ضمن ثلاث قوائم رئيسية منها قائمة للمسار السريع
		حصر الموافقات المسبقة المطلوبة لتسجيل الشركات/ المؤسسات الفردية وتحديد آلية لإصدار الرخصة الموحدة لممارسة الأعمال للأنشطة الاقتصادية ضمن قائمة المسار السريع
	الربع الأول 2022	استكمال نظام ISIC 4
		وضع آلية للتدقيق اللاحق للأنشطة ضمن قائمة المسار السريع
	الربع الرابع 2022	إعداد دليل بالإجراءات والمتطلبات والشروط اللازمة لترخيص كل نشاط اقتصادي بشكل واضح ومتاح للجميع

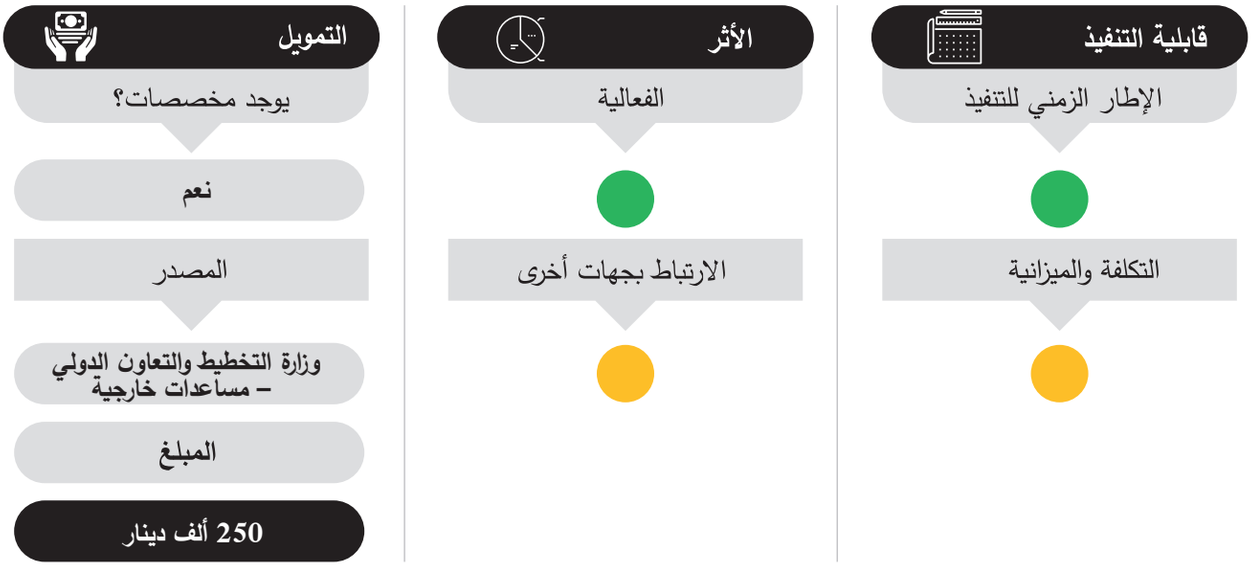

دمج إذن الإقامة وتصاريح العمل ضمن وثيقة واحدة

المستهدفات

تسهيل إجراءات التعاقد مع العمالة الأجنبية من خلال إطلاق خدمة دمج اذن الإقامة مع تصريح العمل ضمن وثيقة واحدة مع إمكانية منحها لأكثر من عام

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة العمل	الربع الثالث 2021	الإتفاق على نموذج موحد
وزارة الداخلية		تحديد الاحتياجات الفنية للربط الالكتروني ما بين الجهات المعنية
مديرية الأمن العام	الربع الرابع 2021	إطلاق الخدمة

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

نعم

المصدر

وزارة التخطيط والتعاون الدولي – مساعدات خارجية

المبلغ

155 ألف دينار

تطوير مظلة موحدة للتفتيش على الأنشطة الاقتصادية

المستهدفات

- إطلاق وتفعيل نظام التفتيش المحوسب الموحد لكافة الجهات الرقابية
- الحد من ازدواجية التفتيش من قبل الجهات الرقابية

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وزارة العمل، وزارة الزراعة، وزارة البيئة، مؤسسة المواصفات والمقاييس، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، أمانة عمان، وزارة السياحة والآثار، وزارة الصحة، هيئة الطاقة والمعادن	الربع الثالث 2021	حصر التشريعات المختلفة ذات العلاقة والتي تتعارض مع قانون الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية
		إعداد مشروع تعديلات على قانون الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية بما يضمن عدم التعارض مع قوانين الجهات في الرقابة والتفتيش
	الربع الثاني 2022	تطبيق نظام التفتيش المحوسب بشكل موحد لدى كافة جهات الرقابة والتفتيش

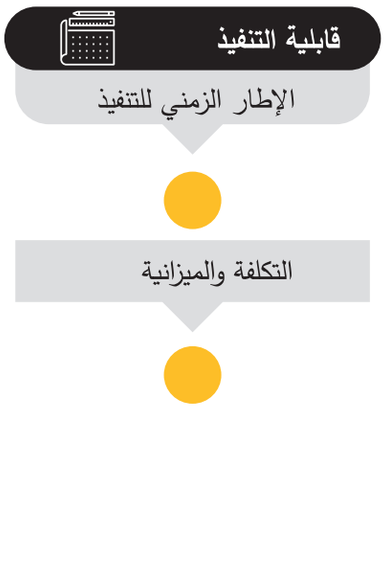

توحيد المرجعيات الرقابية في المعابر والمنافذ الحدودية

المستهدفات

تخفيض زمن الافراج عن البضائع (بما لا يتجاوز 3 أيام) والكلفة (25 % على الأقل من الكلف غير التعريفيه وغير المباشرة) في المعابر الحدودية من خلال توحيد المرجعية وجهة اتخاذ القرار بدمج الجهات الرقابية على البضائع ضمن مظلة واحدة

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
دائرة الجمارك	الربع الثالث 2021	الإتفاق على آلية توحيد المرجعيات الرقابية
وزارة الزراعة وزارة البيئة مؤسسة المواصفات والمقاييس المؤسسة العامة للغذاء والدواء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ومديرية صحه البيئة كمرحلة أولى	الربع الرابع 2021	وضع خطة عمل محددة للتطبيق
	2023	دمج الجهات الرقابية ضمن مظلة واحدة

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

نعم

المصدر

وزارة التخطيط والتعاون الدولي – مساعدات خارجية

المبلغ

200 ألف دينار

إطلاق نظام سجل الأعمال المتكامل–IBRS

المستهدفات

- تصميم البوابة الإلكترونية وإطلاق النظام الموحد لتسجيل الشركات/ المؤسسات يربط كافة الجهات المعنية بالتسجيل في المملكة
- اعتماد دائرة مراقبة الشركات كجهة وحيدة مسؤولة عن تسجيل الأعمال في الأردن
- تقليل عدد الأيام اللازمة وإجراءات التسجيل بنسبة 30 %

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين دائرة مراقبة الشركات	الربع الأول 2022	مراجعة وتقييم الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالتسجيل
وزارة الصناعة والتجارة والتموين دائرة مراقبة الشركات ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	الربع الثاني 2022	تصميم نظام سجل الأعمال المتكامل – (IBRS) (نظام إلكتروني موحد لتسجيل الشركات/ المؤسسات يربط كافة الجهات المعنية بالتسجيل في المملكة) و إعداد المتطلبات الفنية والتشريعية ذات العلاقة
	الربع الرابع 2022	إطلاق نظام سجل الأعمال المتكامل

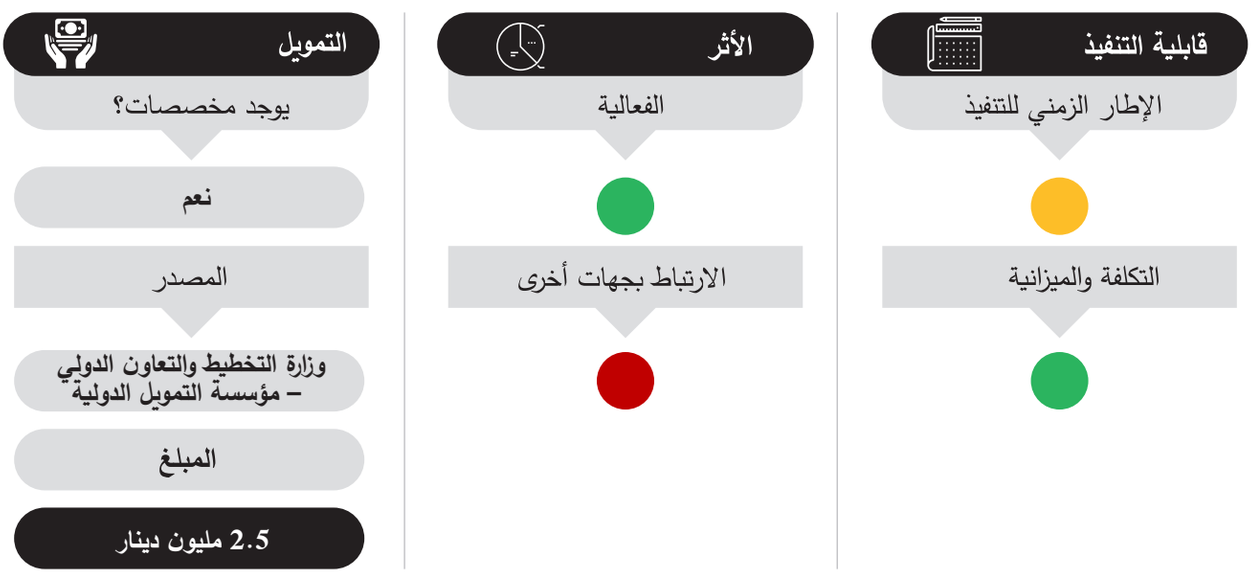

تحديد آلية ونافذة مرحلية لاتخاذ القرارات المرتبطة بجذب ومتابعة الاستثمارات الكبرى الجديدة

المستهدفات

تسريع البت في طلبات ومعاملات الاستثمارات والمشاريع الكبرى، لحين إطلاق آلية جديدة لترويج الاستثمار وخدمات المستثمرين

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
رئاسة الوزراء ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي	الربع الثالث 2021	تشكيل فريق عمل وزاري للتعامل مع الطلبات الجديدة المتعلقة بالاستثمارات الكبرى واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها
وحدة مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص		تكليف وحدة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رئاسة الوزراء بالإضافة إلى عملها – بأعمال السكرتاريا الخاصة بالفريق أعلاه والتعامل مع الطلبات فنياً وإدارياً

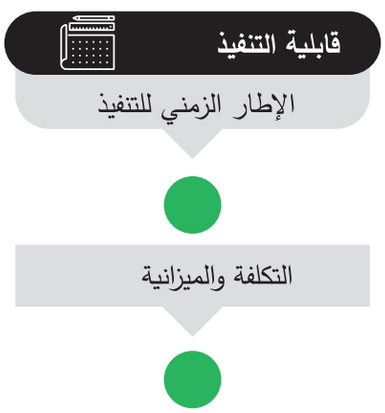

تعزيز التنافسية وخفض كلف الإنتاج

الهدف الرئيسي: تخفيض كلف الإنتاج والأعمال

تشخيص الوضع الحالي

تعتبر تكلفة أداء الأعمال في الأردن مرتفعة جداً لا سيما من ناحية أسعار الطاقة وكلف ممارسة الأعمال والوصول إلى التمويل

التوجّه

العمل على تخفيض كلف الإنتاج وكلف ممارسة أداء الأعمال والتمويل

التحديات الرئيسية

يؤثر إرتفاع كلف الإنتاج على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية

الأولويات

- تخفيض كلف الطاقة الكهربائية على القطاعات الاقتصادية
- إعادة هيكلة التعرفة الجمركية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني
- تخفيض كلفة الأموال لشركات التمويل الأصغر المرخصة من البنك المركزي
- التوسع في برامج الشركة الأردنية لضمان القروض

تخفيض كلف الطاقة الكهربائية على قطاعات اقتصادية محددة

المستهدفات

إعادة تنظيم التعرفة الكهربائية لتخفيض كلفة الطاقة على القطاعات الاقتصادية

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
هيئة تنظيم قطاع الطاقة	الربع الثالث 2021	إعداد مقترح للتعرفة الكهربائية المدعومة وغير المدعومة للقطاع المنزلي
		تحديد القطاعات الاقتصادية التي سيتم تخفيض تعرفتها الكهربائية وإعداد مقترح للتعرفة الكهربائية لها
مجلس الوزراء		إقرار التعرفة الكهربائية المحدثة لكافة القطاعات (منزلي وأخرى) حسب الأصول وموافقة مجلس الوزراء
هيئة تنظيم قطاع الطاقة	الربع الرابع 2021	إنشاء استمارة طلب (دعم الطاقة) من خلال موقع EMRC ودعوة المواطنين للاستفادة من التعرفة المدعومة للكهرباء
	الربع الأول 2022	تطبيق التعرفة الجديدة على كافة المستهلكين

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

لا يحتاج تمويل

إعادة هيكلة التعرفة الجمركية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

المستهدفات

- تخفيض كلف ووقت المعاملات المرتبطة بالتجارة الخارجية من خلال حصر شرائح التعرفة الجمركية
- توحيد الشرائح يؤدي إلى عدم التهرب الجمركي والضريبي
- زيادة كفاءة الرقابة على الواردات

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة المالية	الربع الثالث 2021	دراسة توحيد الشرائح والاحتمالات الممكنة ضمن مجموعة من السيناريوهات
وزارة الصناعة والتجارة دائرة الجمارك	الربع الأول 2022	تحديد عدد الشرائح المندمجة بالتنسيق مع الشركاء بناءً على الدراسة أعلاه وأثر التوحيد على الصناعة
		قرار حكومي بتوحيد الشرائح

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

لا يحتاج تمويل

تخفيض كلفة الأموال لشركات التمويل الأصغر المرخصة من البنك المركزي

المستهدفات

دعم المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة من خلال قيام البنك المركزي بإقراض شركات التمويل الأصغر المرخصة من قبله وبشكل مباشر من حصيلة القروض الخارجية

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
البنك المركزي الأردني	2021 – 2022	إعادة إقراض ما يعادل 30 مليون دولار لشركات التمويل الاصغر

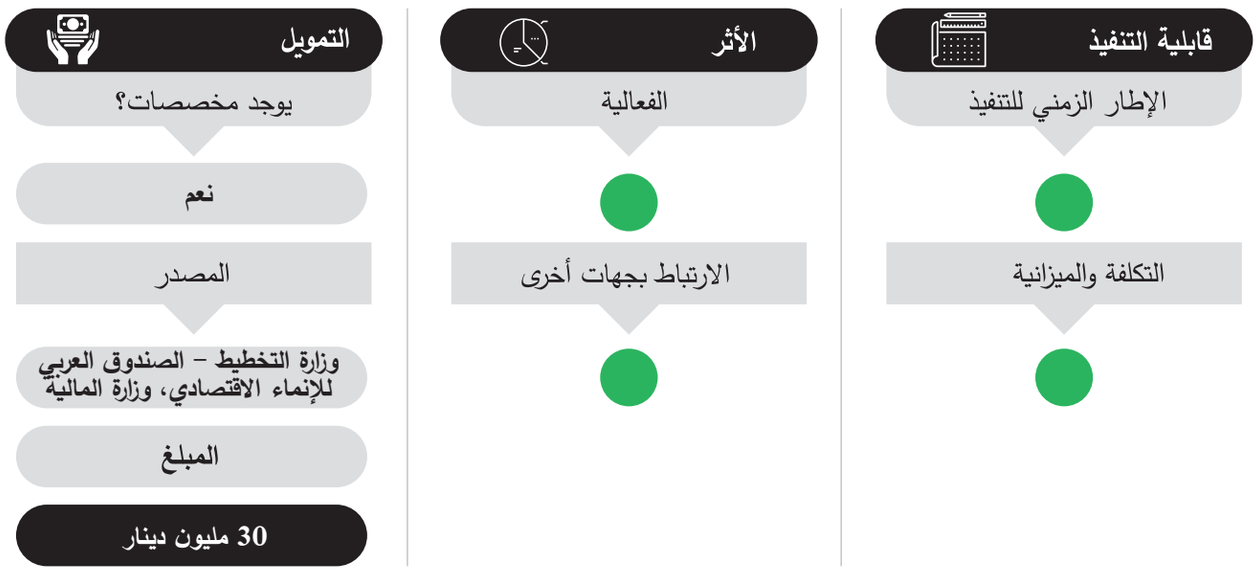

التوسع في برامج الشركة الأردنية لضمان القروض

المستهدفات

تحسين قدرة الشركات الصغيرة والميكروية على الوصول إلى التمويل وتحسين شروط إقراضها

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
البنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لضمان القروض	2021-2023	تقوم شركة ضمان القروض بضمان التمويلات الممنوحة من شركات التمويل الأصغر للمشاريع الميكروية والصغيرة بنسبة ضمان تبلغ 85 %

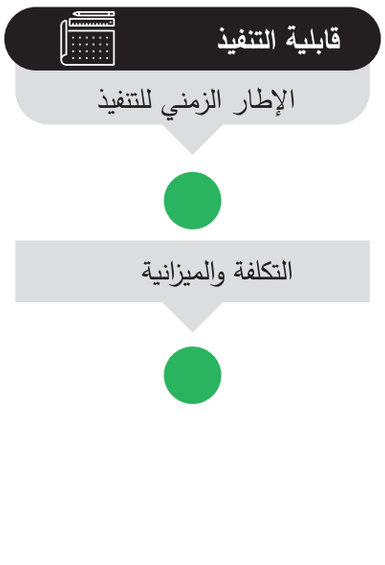

التحول الرقمي

الهدف الرئيسي: زيادة نسبة الاتصال والوصول إلى النطاق العريض وتنفيذ البنية التحتية اللازمة لتطوير اقتصاد أردني ذو قدرة رقمية

تشخيص الوضع الحالي

- يتمتع الأردن بمعدلات انتشار عالية للإنترنت والهاتف المحمول تبلغ نسبتها 89 % و 85 % على التوالي، مما يجعله قادراً على الاستفادة من فوائد الرقمنة بشكل فعّال وعلى نطاق واسع
- يمتلك 42 % من السكان حساباً مصرفياً، ما يساعد في تعزيز التحول نحو الدفع الإلكتروني
- قرابة 70 % من المواطنين هم دون سن 30، كما تبلغ نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة حوالي 22 % ، ما يعني أن غالبية سكان الأردن من الشباب القادر على تبني التطورات التكنولوجية بسهولة

التوجّه

- تسريع التحول الرقمي ورقمنة الخدمات الحكومية، من خلال تعزيز البيئة التشريعية والبنية التحتية
- تعزيز الدفع الإلكتروني للمساهمة في تحسين نوعية الخدمات العامة والخاصة، وتقليص الوقت والتكلفة، وتحسين الكفاءة العامة، وتقليل نسب التهرّب الضريبي

التحديات الرئيسية

- موائمة قدرات القطاع العام لتطبيق برنامج التحول الرقمي
- توفر المخصصات المالية
- المعيقات الإدارية والبيروقراطية وإعادة هندسة الاجراءات

الأولويات

- رقمنة الخدمات ذات الأولوية القصوى
- تفعيل نظام المدفوعات الرقمية الحكومية ونظام الفوترة الإلكتروني
- الشبكات الوطنية العريضة النطاق
- تطوير تطبيق سند وتفعيل الهوية الرقمية
- إقرار قانون حماية البيانات الشخصية
- تطوير البنية التحتية اللازمة للبيانات الوطنية التي تساهم في التحول الرقمي

رقمنة الخدمات ذات الأولوية القصوى

المستهدفات

رقمنة أهم 20 % من الخدمات الحكومية (حوالي 250 خدمة) والتي تخدم 80 % من المواطنين والمصادقة عليها بحلول عام 2023

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة/ DTC	الربع الأول 2021	إضفاء الطابع الرسمي على بنية إدارية حاكمة جديدة من أجل البرنامج الوطني للتحول الرقمي (مجلس التحول الرقمي)، وذلك من خلال لائحة داخلية يوافق عليها مجلس الوزراء
	الربع الثالث 2021	تطوير واعتماد معايير/إطار عمل لتحديد أولويات مشاريع الرقمنة على المستوى الوطني
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة		تحديد أولويات جميع الخدمات على أساس المعايير المعتمدة، ووضع فهرس للخدمات
	الربع الرابع 2022	نشر بوابة الخدمات الحكومية (سند – Sanad)، ورقمنة الخدمة ذات الأولوية وتهيئتها

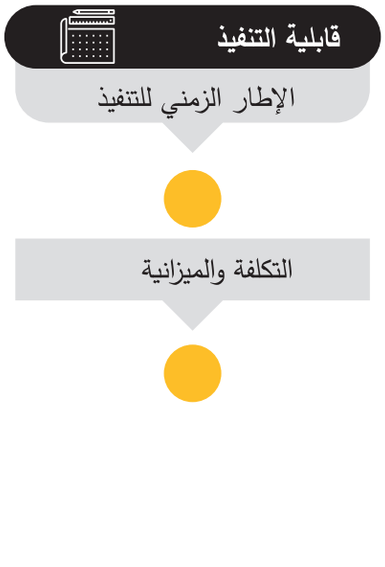

تفعيل نظام المدفوعات الرقمية الحكومية ونظام الفوترة الوطني

المستهدفات

تحويل 60 % من المدفوعات الحكومية إلى مدفوعات رقمية بحلول عام 2023

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	الربع الثاني 2021	وضع الصيغة النهائية لكلٍ من TORs و EoI
	الربع الثالث 2021	المُناقصة وإرساء العقد
	الربع الرابع 2022	إطلاق بوابة الدفع الإلكتروني الحكومية ووضع الصيغة النهائية للترابط مع الخدمات والمواقع الحكومية
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وزارة المالية	الربع الثاني 2023	تطوير وإطلاق نظام الفوترة الإلكترونية

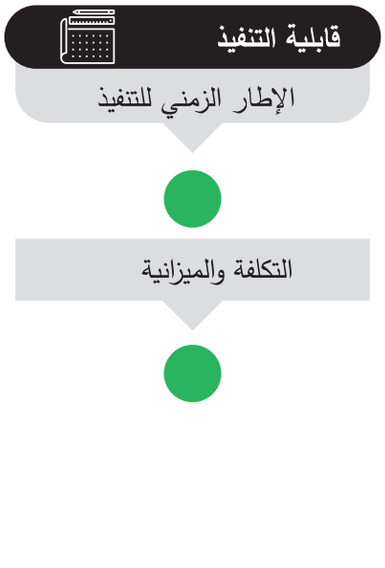

الشبكات الوطنية العريضة النطاق

المستهدفات

زيادة الاتصال والوصول إلى النطاق العريض بنسبة 100%

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	الربع الثالث 2021	دراسة جدوى للشراكة بين القطاعين العام والخاص لإدارة وتوسيع وتشغيل برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطني
	الربع الأول 2022	طرح عطاء للشراكة بين القطاعين العام والخاص لإدارة وتوسيع وتشغيل برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطني
	الربع الثاني 2022	إحالة عطاء للشراكة بين القطاعين العام والخاص لإدارة وتوسيع وتشغيل برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطني
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وزارة المالية		توقيع عقد الشراكة وبدء التنفيذ

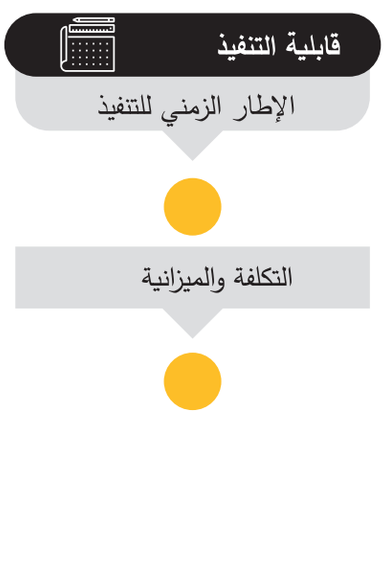

تطوير تطبيق سند وتفعيل الهوية الرقمية

المستهدفات

- إصدار هوية رقمية للمواطنين والتي ستوفر خاصية التوقيع الرقمي
- تطوير تطبيق سند والخدمات المقدمة من خلاله

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	الربع الثالث 2021	تفعيل محطات إصدار الهوية الرقمية
	الربع الرابع 2021	تطوير تطبيق سند والخدمات المقدمة من خلاله
		طرح عطاء للعمل على حلول الخدمات الذاتية وحلول ذكية

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

نعم

المصدر

وزارة التخطيط والتعاون الدولي – البنك الدولي

المبلغ

1.7 مليون دينار

إقرار قانون حماية البيانات الشخصية

المستهدفات

إقرار مشروع قانون حماية البيانات الشخصية

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ديوان التشريع والرأي	الربع الرابع 2021	مناقشة القانون في ديوان التشريع والرأي مع اللجنة الوزارية القانونية في مجلس الوزراء
مجلس الأمة		مناقشة القانون وإقراره من قبل المجلس

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

لا يحتاج تمويل

تطوير البنية التحتية اللازمة للبيانات الوطنية التي تساهم في التحول الرقمي

المستهدفات

بناء قاعدة بيانات وطنية في نهاية عام 2022

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	الربع الثالث 2021	تجهيز البنية التحتية الفنية
المؤسسات الحكومية	الربع الرابع 2022	ربط البيانات الحكومية على قاعدة البيانات الحكومية الرئيسية

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

نعم

المصدر

الموازنة العامة

المبلغ

700 ألف

تحفيز الاستثمار

الهدف الرئيسي: جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمار المحلي

تشخيص الوضع الحالي

- تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن في السنوات الأخيرة (2.03 مليار دولار في 2017، و 955 مليون دولار في 2018، و825 مليون دولار في 2019)
- انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 67 % في الفترة ما بين 2010 – 2021 (من 1.5 مليار إلى 61 مليون في الربع الأول من 2021)

التوجّه

- جذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز الاستثمار المحلي للاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية المتاحة في الأردن
- إعادة هيكلة منظومة الترويج للاستثمار وآلية تقديم الخدمات للمستثمرين، من حيث عرض مزايا الاستثمار في الأردن، وربط الترويج بمؤشرات ونتائج محددة، وتعزيز خدمات ما بعد الترويج

التحديات الرئيسية

- عدم الاستقرار السياسي في المنطقة
- المنافسة الإقليمية على جذب الاستثمارات
- حجم السوق المحلي والقدرة الشرائية
- بيئة ممارسة الاعمال (التشريعات، البنية التحتية .....)

الأولويات

- جذب استثمارات استراتيجية جديدة في مجال التعدين والعناصر النادرة والصناعات التحويلية المرتبطة بها
- تطوير خدمات ومنظومة ترويج الاستثمار
- تفعيل دور شركة الاستثمارات الحكومية
- إعادة تحفيز سوق رأس المال

جذب استثمارات استراتيجية جديدة في مجال التعدين والعناصر النادرة والصناعات التحويلية المرتبطة بها

المستهدفات

جذب ما لا يقل عن 5 استثمارات أجنبية في مجال التعدين والعناصر النادرة والصناعات التحويلية المرتبطة بها

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الطاقة والثروة المعدنية و هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	الربع الرابع 2021	إطلاق الفرص الإستثمارية في المعادن الإستراتيجية والمعادن الصناعية المؤملة إقتصادياً والفرص الاستثمارية في المناطق المفتوحة لإستكشاف النفط والغاز
		إستقبال طلبات الإهتمام من شركات مختلفة لإستغلال المعادن الصناعية والمعادن الإستراتيجية ومشاريع إستكشاف البترول
		البدء بإجراءات تسهيل رحلة المستثمر في قطاع التعدين بالتعاون مع كافة الجهات المعنية
		الاستعانة ببيت خبرة لتطوير إستراتيجية قطاع التعدين والثروات المعدنية
	2022	توقيع مذكرات تفاهم للاستثمار في المعادن الاستراتيجية والنفط والغاز ومنح الرخص للمعادن الصناعية
	2023	توقيع اتفاقيات المشاركة بالإنتاج للنفط والغاز والاتفاقيات التنفيذية للمعادن الاستراتيجية
		متابعة تنفيذ متطلبات الاتفاقيات

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

نعم

المصدر

الموازنة العامة

المبلغ

580 ألف دينار

تطوير خدمات ومنظومة ترويج الاستثمار

المستهدفات

تطوير نوعية وآلية الترويج للاستثمار من خلال إطلاق استراتيجية الترويج الجديدة وإعادة هيكلة هيئة الاستثمار بما يعزز ويوجه مواردها نحو الترويج فقط وضمن آلية فعالة

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
هيئة الاستثمار	الربع الرابع 2021	إطلاق استراتيجية الترويج
	الربع الثالث 2022	تعديل تشريعات الاستثمار
		إعادة هيكلة هيئة الاستثمار

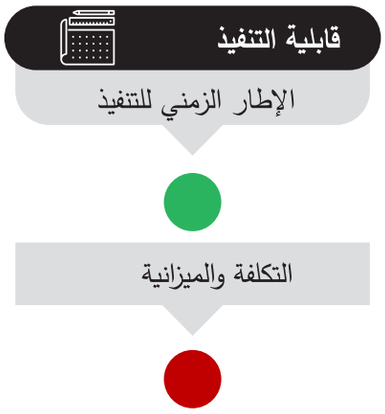

تفعيل دور شركة الاستثمارات الحكومية

المستهدفات

تعديل التشريعات والأطر التي تحكم عمل شركة الاستثمارات الحكومية بما يعزز من قدرتها على المساهمة في تحفيز الاستثمار وتوظيف مواردها المتاحة بالشكل الأمثل

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
شركة الاستثمارات الحكومية	الربع الثاني 2022	تقديم مقترح تشريعي متكامل لمراجعة الصلاحيات وإطار الحوكمة الخاص بالشركة لمجلس الوزراء بهدف إقرار مجموعة من الأنظمة التي تساهم في تفعيل الشركات الحكومية كشركات مساهمة خاصة
	الربع الثالث 2022	تطوير أداوت جديدة للمساهمة في تحفيز الاستثمار المحلي

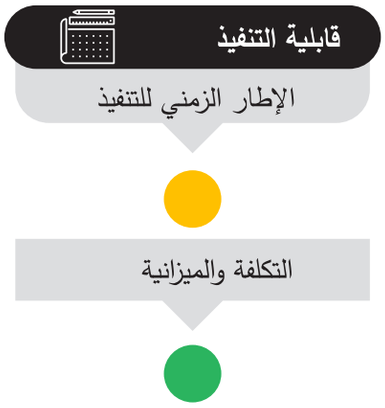

تحفيز سوق رأس المال

المستهدفات

تطوير وتحفيز سوق عمان المالي من خلال تنفيذ التوصيات والإصلاحات الواردة ضمن خارطة طريق تطوير رأس المال التي أطلقتها الحكومة

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
هيئة الأوراق المالية بورصة عمان مركز إيداع الأوراق المالية	الربع الثالث 2021	رفع التعديلات التشريعية المقترحة على القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لسوق رأس المال إلى الجهات الحكومية المعنية تمهيداً لإقرارها حسب الاصول
	الربع الثاني 2022	تدعيم قدرات هيئة الأوراق المالية ومؤسسات سوق رأس المال الهيكلية والرقابية والتشغيلية بما فيها تكنولوجيا المعلومات
	2023	تعزيز تنافسية ومصداقية سوق رأس المال الوطني ومؤسساته بما في ذلك شركات الخدمات المالية

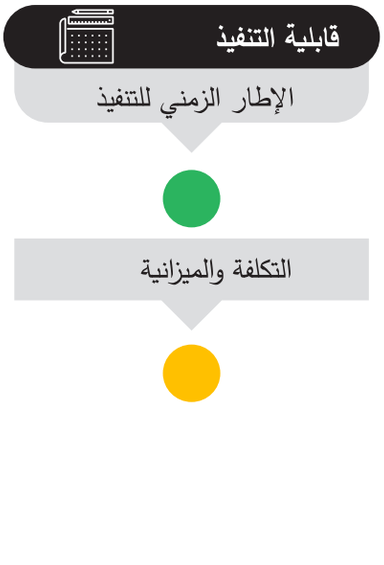

تفعيل المشاريع الكبرى والشراكة مع القطاع الخاص

الهدف الرئيسي: تحفيز الاستثمار والنمو من خلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص

تشخيص الوضع الحالي

- عدم وجود الحيز المالي لتطوير الخدمات العامة وخدمات البنية التحتية
- عدم تفعيل قانون الشراكة مع القطاع الخاص

التوجّه

- تنفيذ مشاريع كبرى تسهم في جذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل
- تفعيل تشريعات الشراكة من خلال البدء بطرح عطاءات للشراكة مع القطاع الخاص

التحديات الرئيسية

- توفر المخصصات المالية
- زيادة الطلب على الخدمات والمرافق العامة بسبب التغيرات الديموغرافية

الأولويات

في عام 2021

- طرح عطاءات 5 مشاريع بنية تحتية تقدر كلفتها الاجمالية بـ 260 مليون دينار:
  - تطوير وبناء 15 مدرسة
  - حافلات التردد السريع في عمان والزرقاء
  - مباني وساحات الشحن والركاب للمعبر الحدودي جسر الملك حسين
  - بناء وحدة التغييز الشاطئية
  - سوق إربد المركزي

في عام 2022

- إطلاق مشروعين بنية تحتية بكلفة إجمالية تزيد عن 2 مليار دينار
  - مشروع تحلية ونقل المياه (الناقل الوطني)
  - مشروع استخدام الطاقة الشمسية الحرارية في المستشفيات العامة
- إطلاق العمل على مشروع سكة الحديد الوطني
- استكمال مشاريع الربط الكهربائي الإقليمي (مصر، فلسطين، العراق، لبنان)
- تطوير الإنتاج في حقل حمزة النفطي
- تطوير الإنتاج في حقل الريشة الغازي
- تنفيذ نظام النقل الذكي لتحسين نوعية خدمات النقل العام

تطوير وبناء 15 مدرسة لوزارة التربية والتعليم

المستهدفات

طرح العطاء بقيمة 40 مليون دينار بحلول الربع الرابع من عام 2021 بالشراكة مع القطاع الخاص

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة التربية والتعليم	الربع الثاني 2021	الإنتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية
وزارة المالية	الربع الثالث 2021	الإنتهاء من إعداد تقرير الالتزامات المالية والطارئة (FCCL)
وزارة التربية والتعليم	الربع الرابع 2021	التأهيل المسبق للعروض وطرح العطاء

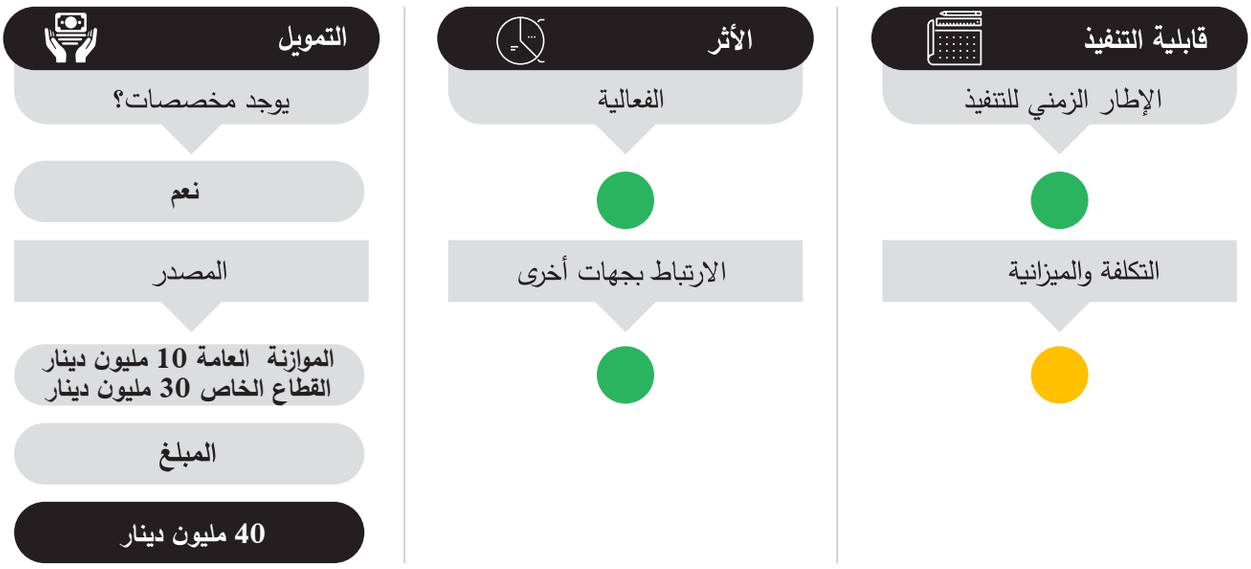

حافلات التردد السريع عمان – الزرقاء

المستهدفات

تشغيل حافلات التردد السريع عمان – الزرقاء بحلول نهاية عام 2023 وبكلفة متوقعة 30 مليون دينار، وبالشراكة مع القطاع الخاص

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
أمانة عمان/ وزارة النقل	الربع الرابع 2021	طرح عطاء الإدارة والتشغيل
	الربع الثالث 2022	إحالة عطاء الإدارة والتشغيل
	الربع الرابع 2023	تشغيل حافلات التردد السريع في عمان والزرقاء

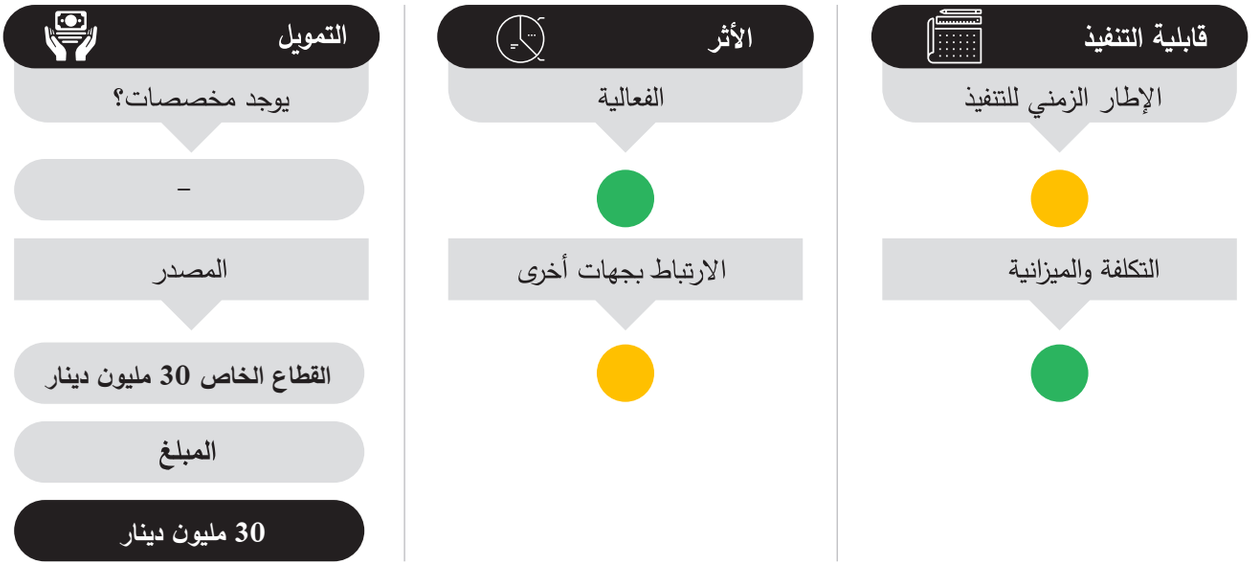

إنشاء مباني وساحات الشحن والركاب لمعبر جسر الملك حسين

المستهدفات

طرح العطاء بحلول الربع الرابع من عام 2021 وبقيمة 126 مليون دينار بالشراكة مع القطاع الخاص

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الأشغال العامة والإسكان	الربع الثالث 2021	الإنتهاء من إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية
وزارة المالية		الإنتهاء من إعداد تقرير الالتزامات المالية والطارئة (FCCL)
وزارة الأشغال العامة والإسكان	الربع الرابع 2021	التأهيل المسبق للعروض وطرح العطاء

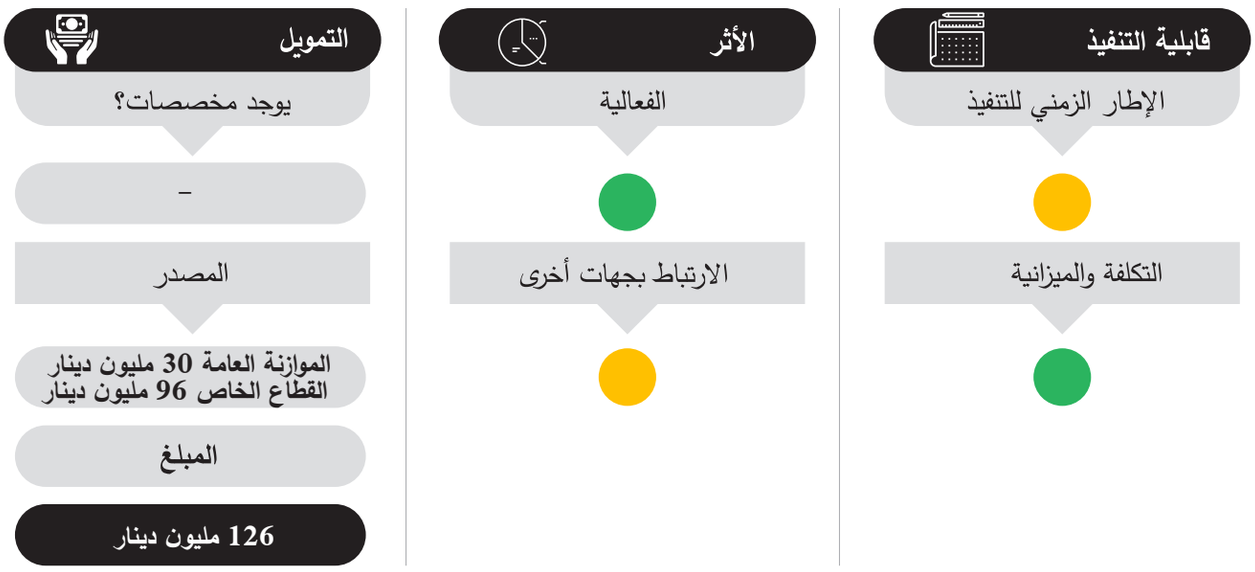

بناء وحدة التغييز الشاطئية

المستهدفات

تخفيض الكلف التشغيلية لميناء الشيخ صباح الأحمد الصباح للغاز الطبيعي المسال في العقبة بنسبة 40 % تقريباً، من خلال إنشاء وحدة تغييز شاطئية وملحقاتها وإجراء التعديلات اللازمة على الميناء

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
شركة تطوير العقبة	الربع الرابع 2023	إعداد الدراسات اللازمة لمشروع بناء وحدة التغييز الشاطئية وإعداد وثائق دعوة العطاء لكامل مكونات المشروع
		إنشاء وحدة تغييز شاطئية وملحقاتها وإجراء التعديلات اللازمة على الميناء باسلوب عقد المقاولة
		استئجار باخرة تخزين عائمة (FSU) مرحلياً بكلفة أقل لحين استكمال الأعمال الإنشائية لخزانات على اليابسة لتخزين الغاز الطبيعي المسال

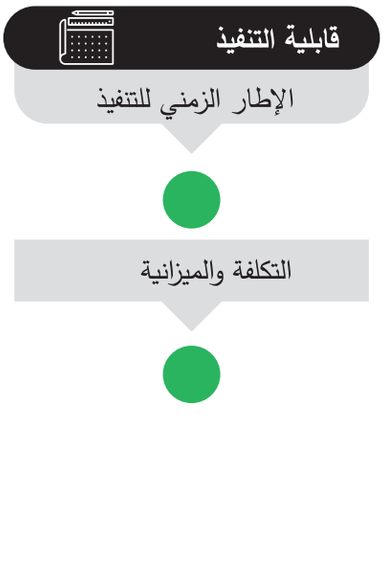

سوق إربد المركزي

المستهدفات

إنشاء سوق مركزي جديد للمنتجات الزراعية (مركز لوجيستي تجاري) لزيادة كفاءة البيع والتوزيع والتصدير لخدمة محافظات الشمال ومحافظة الزرقاء بكلفة 30 مليون

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
بلدية إربد الكبرى وحدة الشراكة مع القطاع الخاص	الربع الرابع 2021	طرح المشروع كفرصة استثمارية أمام القطاع الخاص

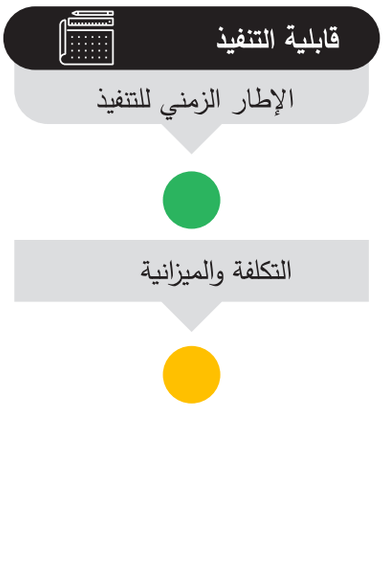

مشروع تحلية ونقل المياه (الناقل الوطني)

المستهدفات

طرح العطاء بحلول الربع الرابع من عام 2022 وبقيمة متوقعة تفوق 2 مليار دينار وبالشراكة مع القطاع الخاص وذلك بهدف تحلية 300 مليون متر مكعب من خليج العقبة لسد العجوزات المائية في عدد من محافظات الجنوب والعاصمة عمان

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة المياه والري	الربع الأول 2022	طرح العطاء
	الربع الرابع 2022	إحالة العطاء
	الربع الأول 2023	بدء التنفيذ

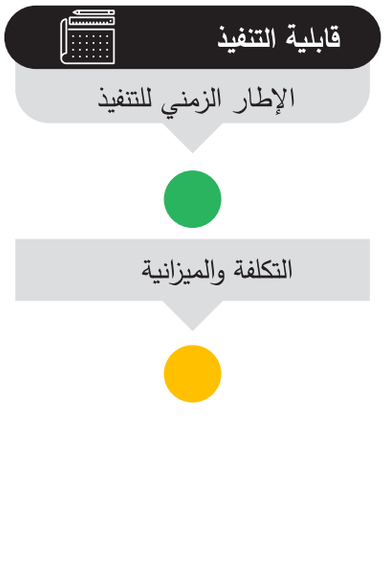

استخدام الطاقة الشمسية الحرارية في المستشفيات العامة

المستهدفات

تقليل كلفة استهلاك الطاقة في المستشفيات العامة من خلال طرح عطاء استخدام الطاقة الشمسية بحلول الربع الرابع من عام 2022 وبقيمة 30 مليون دينار، وبالشراكة مع القطاع الخاص

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	الربع الثاني 2021	الإنتهاء من إعداد مذكرة مفهوم المشروع (PCN)
وزارة الطاقة والثروة المعدنية / وزارة الصحة	الربع الثاني 2022	الإنتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية
وزارة المالية	الربع الثالث 2022	الإنتهاء من اعداد تقرير الالتزامات المالية والطارئة (FCCL)
وزارة الطاقة والثروة المعدنية / وزارة الصحة	الربع الرابع 2022	التأهيل المسبق للعطاء وطرح العطاء

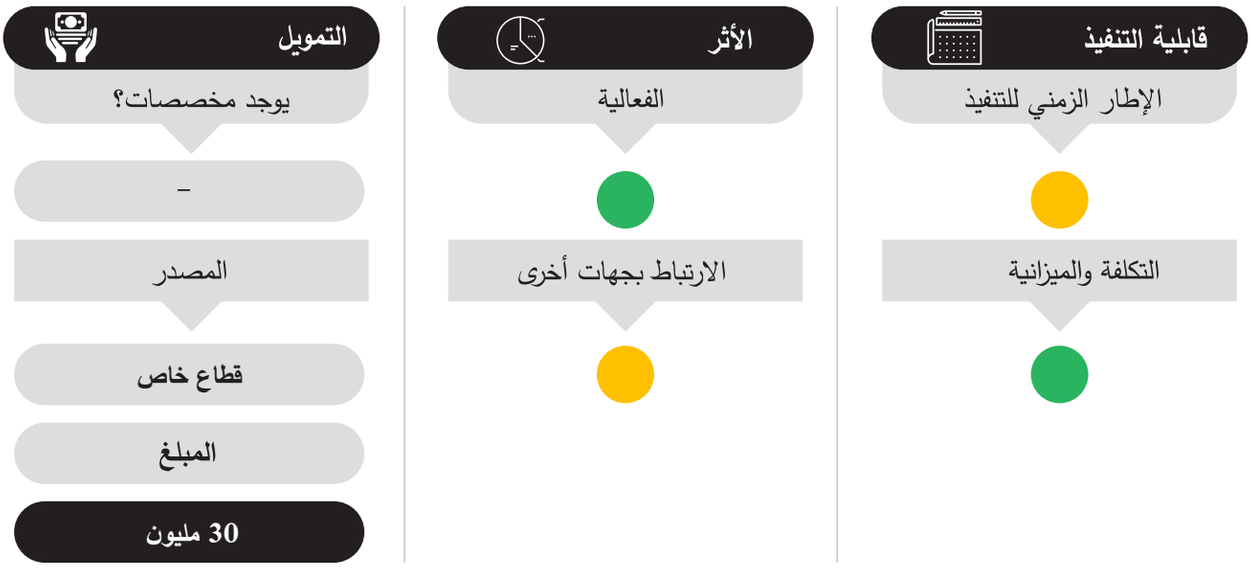

التحضير لإطلاق العمل على مشروع سكة الحديد الوطني (المرحلة الأولى)

المستهدفات

إنشاء سكة حديد تربط ما بين الموانئ البحرية في العقبة ووصولا للميناء البري في الماضونة/ عمان وبالشراكة مع القطاع الخاص

الوصف

مراحل الإنجاز الرئيسية	التاريخ	الجهات المعنية الرئيسية
دخول بالمفاوضات مع مستثمرين محتملين	الربع الأول 2022	وزارة النقل، شركة تطوير العقبة، وحدة الشراكة مع القطاع الخاص
التوقيع على إتفاقية المشروع	الربع الرابع 2022	

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

–

المصدر

قطاع الخاص

المبلغ

1.6 مليار دينار

استكمال مشاريع الربط الكهربائي الإقليمي (مصر، فلسطين، العراق، لبنان)

المستهدفات

- رفع قدرة خط الربط الكهربائي بين الأردن ومصر إلى 1100 ميجا واط
- رفع قدرة خط الربط الكهربائي بين الأردن وفلسطين إلى 80 ميجا واط
- تنفيذ مشروع الربط الأردني العراقي 400 ك.ف
- الربط الكهربائي مع لبنان بعد إعادة تشغيل خط الربط مع سوريا

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الطاقة والثروة المعدنية شركة الكهرباء الوطنية	2023	تعزيز خط الربط الكهربائي بين الأردن ومصر • توقيع الإتفاقية الإطارية • إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية من خلال استشاري معين لهذه الغاية • تأمين التمويل • المباشرة بطرح عطاءات المشروع
	2023	تعزيز خط الربط الكهربائي بين الأردن وفلسطين • إنشاء محطة تحويل الرامة على الحدود الأردنية الفلسطينية باستطاعة 80*2 م ف ا، 132/33 ك ف أ لتزويد شركة كهرباء القدس بطاقة الكهربائية تصل الى 80 م و س .
	2023	تنفيذ مشروع الربط الأردني – العراقي • طرح عطاء إنشاء محطة التحويل وخط النقل • توقيع آلية تنفيذ مشروع الربط • إنشاء محطة التحويل • تشغيل المرحلة الأولى باستطاعة (150) ميجا واط .
	2022	مشروع الربط الكهربائي الأردني – اللبناني

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

نعم

المصدر

موازنة عامة 30 مليون دينار
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
USAID–
25 مليون دينار

المبلغ

55 مليون دينار

تطوير الإنتاج في حقل حمزة النفطي

المستهدفات

- رفع الإنتاج لحقل حمزة إلى 3000 برميل يومياً لعام 2022
- رفع الإنتاج للحقل إلى 7000 برميل يومياً لعام 2023

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الطاقة والثروة المعدنية شركة البترول الوطنية	الربع الرابع 2021	دراسات وتقييم الحقل
	الربع الرابع 2022	حفر بئر جديد لرفع الإنتاج إلى 3000 برميل يومياً
	الربع الرابع 2023	حفر بئرين جديدين لرفع الإنتاج إلى 7000 الف برميل يومياً

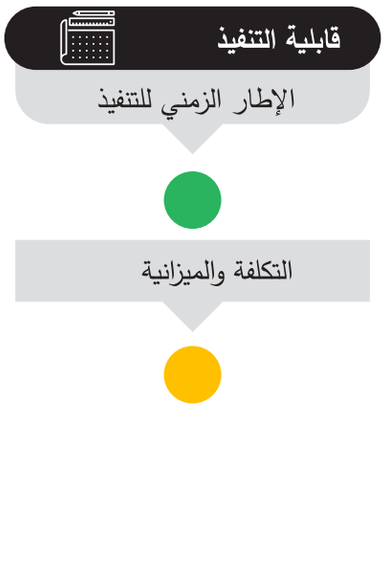

تطوير الإنتاج في حقل الريشة الغازي

المستهدفات

تعزيز أمن التزود بالطاقة من خلال زيادة مساهمة مصادر الطاقة المحلية في خليط الطاقة الكلي

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
شركة البترول الوطنية	2021 – 2023	حفر آبار جديدة في الحقل بمعدل أربعة آبار سنويا لرفع الإنتاجية
		دراسة آليات استخدام الكميات الجديدة المنتجة والقطاعات المستهدفة

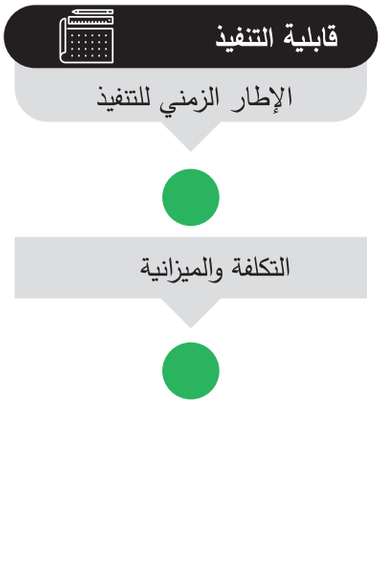

تنفيذ نظام النقل الذكي لتحسين نوعية خدمات النقل العام (المرحلة الأولى جرش وخطوط الجامعات الرسمية)

المستهدفات

تشغيل وتنفيذ الأنظمة الذكية في محافظة جرش وخطوط الجامعات الرسمية بواقع 622 واسطة نقل

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
هيئة تنظيم النقل البري والشركة المحال عليها العطاء	الربع الأول 2022	الإحالة للعطاء
	الربع الثاني 2022	تصميم النظام/ التنفيذ كمرحلة تجريبية
	الربع الثالث 2022	تشغيل وصيانة – AND

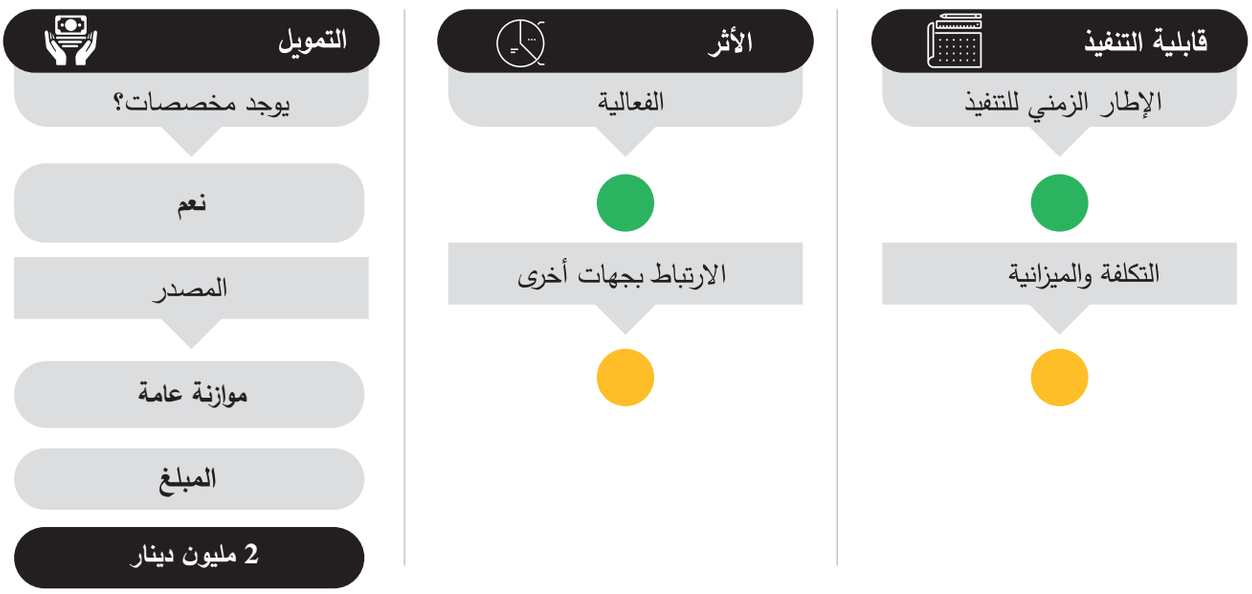

المحور الثاني

تعزيز المنافسة وتحفيز التشغيل

1. تحرير القطاعات والمنافسة العادلة
2. تحفيز التشغيل وتطوير المهارات

تحرير القطاعات والمنافسة العادلة

الهدف الرئيسي: تعزيز المنافسة العادلة

تشخيص الوضع الحالي

وجود بعض المعيقات أمام الدخول وممارسة الأعمال في بعض قطاعات، مثل الصناعة، والزراعة، والسياحة، مما يؤثر على بيئة الأعمال وكفاءة الأسواق، ويسهم في خلق ممارسات الاحتكار والتحكم في الأسعار

التوجّه

إزالة المعيقات التي تحول دون سهولة الدخول إلى الأسواق والقطاعات المختلفة، ما يعزز من الشفافية والنزاهة في ممارسة الأعمال في جميع أنحاء المملكة، وبالتالي يعزز ويحسن من كفاءة ونوعية الخدمات والمنتجات

التحديات الرئيسية

- **الحاجة إلى آليات فعالة ومستمرة وموحدة للرقابة على الأسواق**
- **محدودية آليات القياس والتقييم لاستجابة كل سوق من الأسواق لهذه الآليات بدقة**

الأولويات

- **مراجعة وتعديل الإجراءات والمتطلبات الحكومية لتعزيز المنافسة**
- **تفعيل دور الجهات الرقابية لضمان تحقيق المنافسة العادلة في الأسواق**

مراجعة وتعديل الإجراءات والمتطلبات الحكومية لتعزيز المنافسة

المستهدفات

تعزيز المنافسة وتسهيل إجراءات دخول المشغلين الاقتصاديين إلى السوق

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين، لجنة التنمية الاقتصادية	الربع الرابع 2022	مراجعة الأسس واللوائح الناظمة لدخول السوق بما فيها كلف ممارسة الأعمال بهدف تبسيطها وتخفيض الكلف

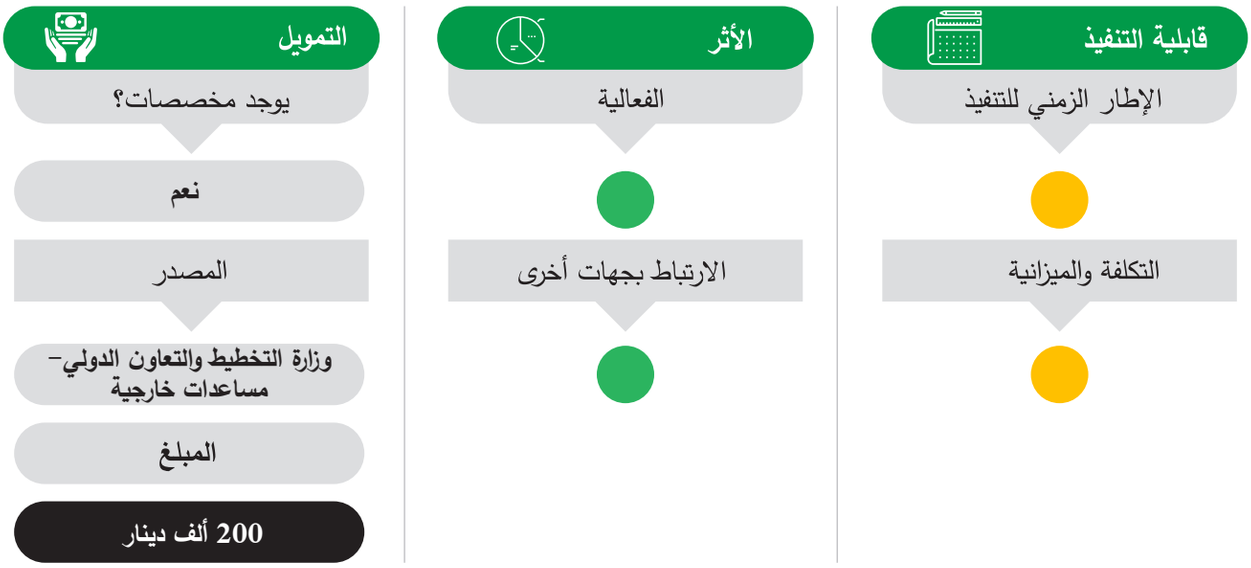

تفعيل دور الجهات الرقابية لضمان تحقيق المنافسة العادلة في الأسواق

المستهدفات

معالجة الاختلالات والممارسات التي تحد من المنافسة العادلة في القطاعات المستهدفة

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين الهيئات الرقابية	الربع الثاني 2022	تنفيذ دراسة لتحديد القطاعات التي تعاني من ممارسات تحد المنافسة العادلة وتحديد أثر هذه الممارسات على المستهلكين، الأسعار والإنتاج
وزارة الصناعة والتجارة والتموين مجلس الوزراء	الربع الرابع 2022	مراجعة البيئة التشريعية والمؤسسية لمنظومة المنافسة ومنع الاحتكار وتطويرها
وزارة الصناعة والتجارة والتموين مجلس الأمة	الربع الأول 2023	وضع خارطة طريق تستهدف معالجة الاختلالات والبدء بتنفيذها

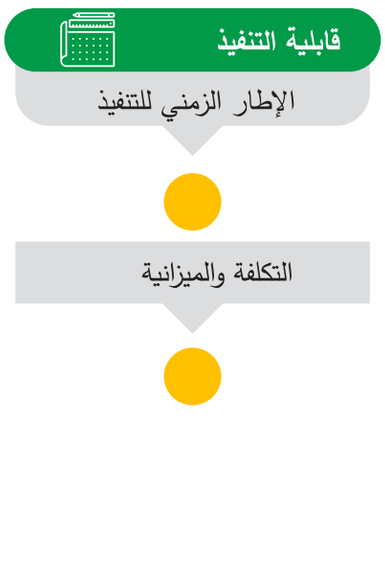

تحفيز التشغيل وتطوير المهارات

الهدف الرئيسي : تمكين القطاع الخاص من استدامة وخلق فرص العمل

تشخيص الوضع الحالي

- إرتفاع نسبة البطالة إلى 25 %، وإرتفاع نسب البطالة بين الشباب والمرأة
- تدني معدلات المشاركة الاقتصادية (36.5 % في المتوسط للفترة 2015-2019)

التوجّه

- تحفيز النمو الاقتصادي لتخفيض مستويات البطالة
- إطلاق برنامج تشغيل وطني لتمكين القطاع الخاص من خلق فرص عمل
- تعديل التشريعات المرتبطة بالعمل لتخفيض كلف التشغيل وتعزيز مرونة سوق العمل
- تمديد برنامج استدامة لعدد من القطاعات المستهدفة
- تزويد الشباب المؤهلين للعمل بالمهارات المطلوبة في سوق العمل

التحديات الرئيسية

- إرتفاع نسبة اشتراكات الضمان الاجتماعي على أصحاب العمل والعمال
- تباطؤ النمو الاقتصادي
- التباين الشديد بين جانبي العرض والطلب فيما يتعلق بالمهارات والمعرفة الفنية
- انتشار العمالة غير الرسمية ضمن ظروف عمل سيئة تفتقر للحد الأدنى من معايير الصحة والسلامة

الأولويات

- تعديل قانون الضمان من أجل تخفيض نسب الاشتراكات على الداخلين الجدد إلى سوق العمل لفترة تمتد إلى عشر سنوات
- إدخال تعديلات جديدة على قانون العمل بما يحقق مرونة أكبر في تنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال وإيجاد بيئة آمنة لعمل المرأة وتنظيم سوق العمل بفاعلية أكبر
- تمديد برنامج استدامة لبعض القطاعات المستهدفة وحتى نهاية شهر حزيران من عام 2022
- إطلاق برنامج وطني لتحفيز التشغيل

تعديل قانون الضمان من أجل تخفيض نسب الاشتراكات على الداخلين الجدد إلى سوق العمل لفترة تمتد إلى عشر سنوات

المستهدفات

- زيادة معدلات التشغيل بين الشباب من خلال تخفيض كلف الضمان الاجتماعي
- المحافظة على استقرار العمالة الأردنية في القطاع الخاص
- استحداث آلية جديدة لتخفيض الاشتراكات على العاملين في القطاع الخاص مرتبطة بأداء الاقتصاد وذلك لفئات عمرية محددة

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة العمل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وزارة التخطيط والتعاون الدولي ديوان الرأي والتشريع	الربع الثالث 2021	إعداد مشروع معدل لقانون الضمان الاجتماعي
	الربع الرابع 2021	استكمال المراحل الدستورية لإقرار المشروع المعدل
	الربع الأول 2022	البدء بتطبيق النظام الجديد للاشتراكات

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

لا يحتاج تمويل

إدخال تعديلات جديدة على قانون العمل بما يحقق مرونة أكبر في تنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال وإيجاد بيئة آمنة لعمل المرأة وتنظيم سوق العمل بفاعلية أكبر

المستهدفات

تعزيز مرونة سوق العمل بما يحقق التوازن ما بين العمال وأصحاب العمل، وزيادة فرص التشغيل للمرأة

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة العمل	2022	إدخال تعديلات جديدة على قانون العمل

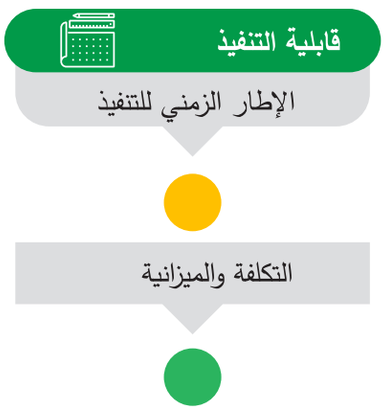

تمديد برنامج استدامة لبعض القطاعات المستهدفة وحتى نهاية شهر حزيران من عام 2022

المستهدفات

المحافظة على استقرار العمالة الأردنية في الأنشطة الأشد تضرراً بما في ذلك 25 ألف فرصة عمل مهددة في القطاع الخاص وذلك في القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى وقت أطول للتعافي

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
الضمان الاجتماعي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة المالية، وزارة العمل	الربع الرابع 2021	إصدار بلاغ معدل
	الربع الأول 2022	البدء التطبيق

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

نعم

المصدر

20 مليون الموازنة العامة
10 مليون الضمان الاجتماعي

المبلغ

30 مليون دينار

إطلاق برنامج وطني لتحفيز التشغيل

المستهدفات

تمكين القطاع الخاص من خلق فرص عمل من خلال إطلاق برنامج وطني للتشغيل يهدف لتحفيز القطاع لخلق فرص عمل جديدة لتشغيل الأردنيين، من خلال توفير الدعم المباشر لاشتراكات الضمان الاجتماعي و/ أو دعم الأجور و/ أو تطوير المهارات المطلوبة من السوق

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة العمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي وزارة الصناعة والتجارة وزارة المالية الضمان الاجتماعي ممثلي القطاع الخاص	الربع الثالث 2021	تشكيل فريق عمل برئاسة وزير العمل
	الربع الرابع 2021	وضع آلية التنفيذ
	الربع الأول 2022	إطلاق البرنامج

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

نعم

المصدر

الموازنة العامة

المبلغ

80 مليون دينار

المحور الثالث

دعم القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

1. السياحة
2. تكنولوجيا المعلومات
3. الزراعة
4. الصناعة

السياحة

الهدف الرئيسي: جذب 4.5 مليون سائح إلى الأردن بحلول عام 2023

تشخيص الوضع الحالي

انخفاض أعداد السياح عن المستويات المسجلة في عام 2019 بسبب جائحة كوفيد-19 وأثارها على السياحة

التوجّه

استرجاع أعداد السياح الى مستويات مماثلة لعام 2019 وتخفيف القيود الصحية

التحديات الرئيسية

- **تراجع حركة السياحة العالمية**
- **الوضع الوبائي وإجراءات الصحة العامة**
- **انخفاض مدة إقامة السائح لعدم توفر منتجات سياحية مناسبة ومتنوعة**
- **سهولة النفاذ إلى الأردن (الطيران العارض، الطيران منخفض التكلفة...)**

الأولويات

- **الاستمرار بدعم الطيران العارض ومنخفض التكاليف**
- **مراجعة التشريعات بهدف تعزيز تنافسية القطاع، وتسهيل نفاذ السياح**
- **إطلاق الهوية السياحية الجديدة للأردن**
- **تطوير وتعزيز المنتجات والخدمات السياحية (السياحة الدينية، السياحة العلاجية، المغامرات، المؤتمرات)**
- **حساب المخاطر السياحية**
- **إطلاق التأشيرات الإلكترونية لأسواق/ دول مستهدفة**
- **إطلاق حملات لترويج السياحة في الأسواق المستهدفة**

الاستمرار بدعم الطيران العارض ومنخفض التكاليف

المستهدفات

- استقدام شركة نقل عارض منخفضة التكاليف إضافية إلى الأردن بحلول عام 2023
- الاستمرار بدعم شركتي الطيران المنخفضتي التكاليف الموجودتين في الأردن

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
هيئة تنشيط السياحة	الربع الثالث 2021	تحديد الأسواق ذات الأولوية وشركات الطيران المنخفضة التكلفة ذات الأثر الأكبر
وزارة السياحة والآثار/هيئة تنشيط السياحة	الربع الثاني 2022	وضع الصيغة النهائية لشروط التعاقد مع شركة الطيران المنخفضة التكاليف
هيئة تنشيط السياحة		إعداد وإطلاق حملة تسويقية في الأسواق المتسهدفة

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

نعم

المصدر

الموازنة العامة

المبلغ

42.8 مليون دينار

مراجعة التشريعات بهدف تعزيز تنافسية القطاع وتسهيل نفاذ السياح

المستهدفات

- تسهيل الاستثمار وتقليل الكلفة على المستثمر
- تسهيل إجراءات السفر إلى الأردن

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة السياحة والآثار	الربع الثالث 2021	حصر قائمة بجميع التشريعات ذات العلاقة بقطاع السياحة
		وضع أسس لتحديد الأولويات
وزارة السياحة والآثار ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي	الربع الرابع 2021	التعاقد مع مكتب قانوني متخصص
	الربع الاول 2022	تحديد قائمة الأولويات
وزارة السياحة والآثار	الربع الثاني 2022	عمل خطة لتنفيذ الإجراءات
	الربع الثاني 2022 – مستمر	بدء التنفيذ

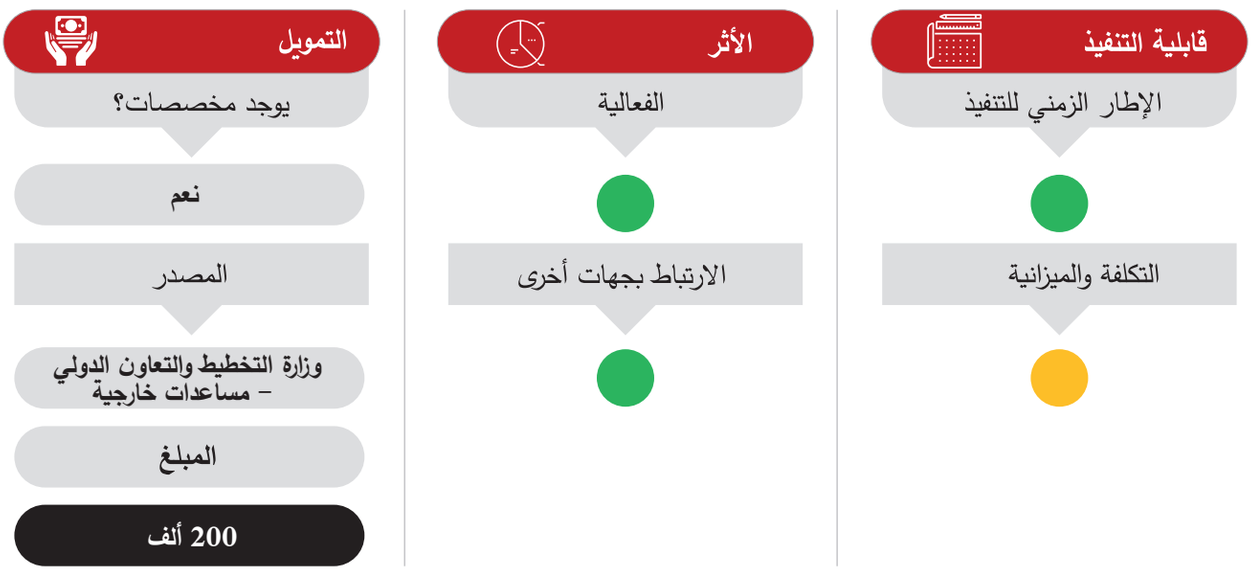

إطلاق الهوية السياحية الجديدة للأردن

المستهدفات

تعزيز مكانة الأردن على خارطة السياحة العالمية من خلال ترويج المملكة وفقاً للهوية السياحية الجديدة للأسواق المستهدفة بحلول نهاية عام 2021

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
هيئة تنشيط السياحة	الربع الرابع 2021	طرح الحملة التسويقية للهوية الإعلامية الجديدة

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

نعم

المصدر

الموازنة العامة

المبلغ

1.5 مليون دينار

تطوير وتعزيز المنتجات والخدمات السياحية

المستهدفات

تطوير ما لا يقل عن 4 منتجات تسويقية (واحد على الأقل لكل من فئات السياحة التالية: السياحة الثقافية، السياحة الدينية، السياحة الطبية، والسياحة المحلية التجريبية)

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة السياحة والآثار /هيئة تنشيط السياحة /دائرة الآثار العامة	الربع الرابع 2021	وضع الخطط الخاصة بالمنتجات التي سيتم تطويرها واعتمادها
هيئة تنشيط السياحة		تحديد أهم المنتجات التسويقية الممكن تنفيذها وإطلاقها لتحسين السياحة واجتذاب السياح
وزارة السياحة والآثار /هيئة تنشيط السياحة	الربع الثاني 2022	تطوير محتوى للمنتجات التسويقية
هيئة تنشيط السياحة	الربع الثالث 2022	إطلاق المنتجات التسويقية التي تم تطويرها من خلال حملات تسويقية

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

نعم

المصدر

الموازنة العامة

المبلغ

20 مليون دينار

حساب المخاطر السياحية

المستهدفات

تقديم تسهيلات مالية لما لا يقل عن نسبة 90 % من القطاع السياحي المتضرر من جراء جائحة كورونا

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة السياحة / هيئة تنشيط السياحة	الربع الثالث 2021	توقيع اتفاقية إعادة الاقراض ما بين الحكومة وصندوق التنمية والتشغيل
	الربع الرابع 2021	البدء بتقديم التسهيلات المالية للقطاع السياحي المتضرر من جراء جائحة كورونا من خلال صندوق التنمية والتشغيل

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

نعم

المصدر

وزارة التخطيط والتعاون الدولي – مساعدات خارجية

المبلغ

20 مليون دينار

إطلاق التأشيرات الالكترونية لأسواق/ دول مستهدفة

المستهدفات

تمكين مواطني 5 دول إضافية جديدة على الأقل من دخول الأردن، وذلك إما بدون تأشيرة أو عن طريق إصدار تأشيرة إلكترونية عن بعد بحلول عام 2022

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
هيئة تنشيط السياحة	الربع الثالث 2021	تحديد الأسواق ذات الأولوية حيث سيكون إصدار التأشيرة الإلكترونية أو تسهيل القيود المفروضة على التأشيرة أمراً فعالاً
وزارة السياحة والآثار/وزارة الداخلية/هيئة تنشيط السياحة	الربع الرابع 2022	تأمين وتفعيل الأذونات الخاصة بالتأشيرة الإلكترونية لجميع البلدان ذات الأولوية

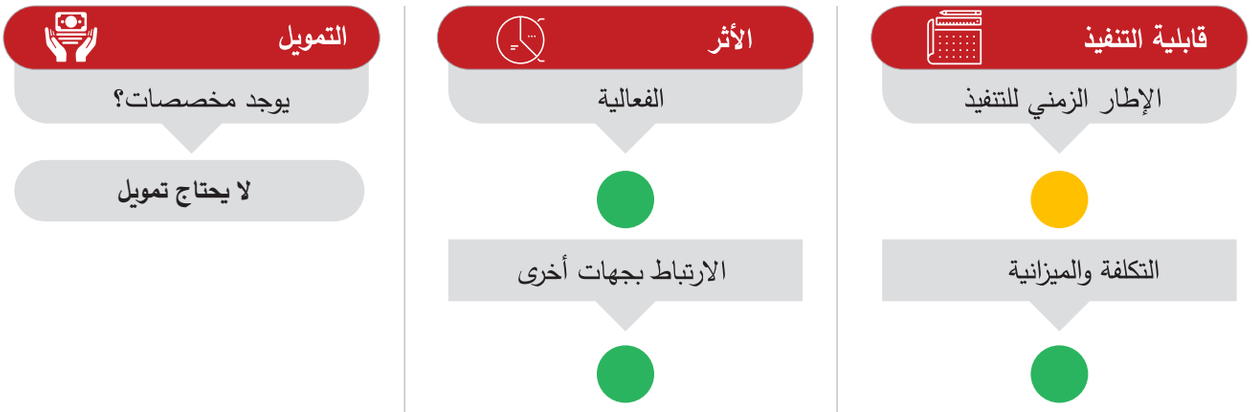

إطلاق حملات لترويج السياحة في الأسواق المستهدفة

المستهدفات

زيادة نسبة التفاعل على جميع قنوات التواصل الرقمية بما لا يقل عن 10 % عن الأعداد الحالية بحلول 2023

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة السياحة والآثار/ هيئة تنشيط السياحة	الربع الرابع 2021	إعداد حملات تسويقية مكثفة في الأسواق المستهدفة، وحملات تسويقية مشتركة مع مكاتب السياحة والسفر العالمية
	الربع الثاني 2022	تصميم وإنتاج محتوى جديد لوسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث العالمية
		تعزيز مكانة الأردن على خارطة السياحة العالمية من خلال المشاركة في المعارض والفعاليات السياحية العالمية

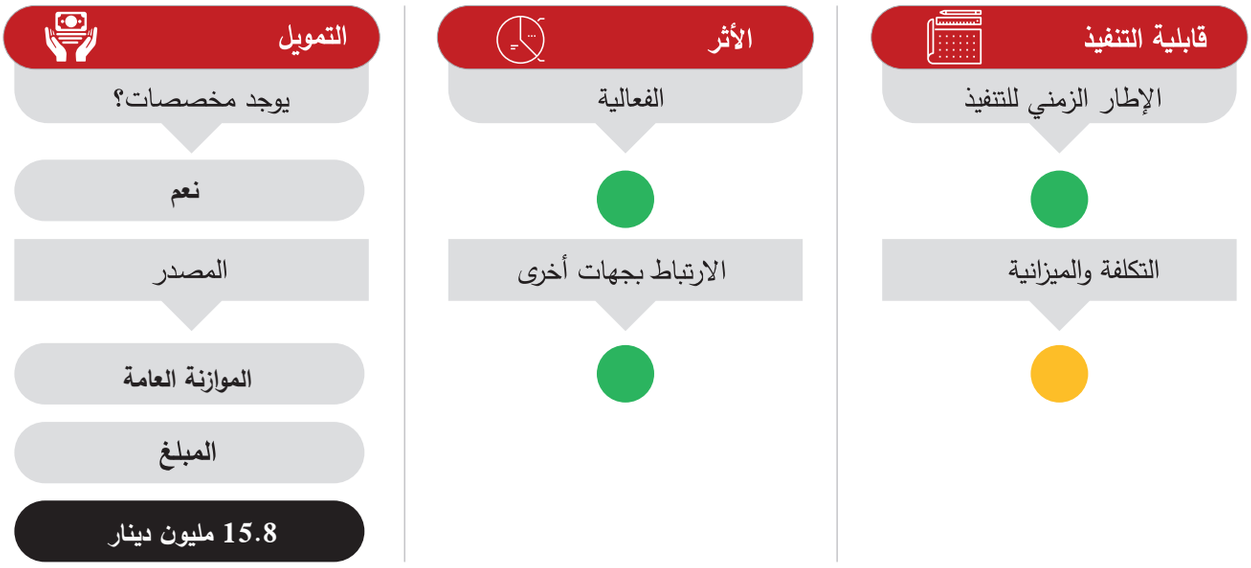

تكنولوجيا المعلومات

الهدف الأول: تحفيز النمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات وخلق فرص عمل جديدة

تشخيص الوضع الحالي

مع توسّع السوق العالمي لخدمات دعم الأعمال والتكنولوجيا المساندة، يمتلك الأردن القدرة والمقوّمات اللازمة للاستفادة من الطاقات البشرية المؤهلة لديه، بالإضافة إلى موقعه الاستراتيجي والذي من شأنه المساهمة في قدرة الأردن على التوسّع في مجال خدمات دعم الأعمال والتكنولوجيا

التوجّه

تعزيز مكانة الأردن ليصبح مركزًا إقليميًا لخدمات التكنولوجيا المساندة

التحديات الرئيسية

- **ضعف الترويج لمزايا الأردن في هذا المجال**
- **ضعف خدمات المستثمرين في هذه القطاعات**

الأولويات

- **إطلاق نطاق الجيل الخامس 5G Spectrum**
- **تمكين الشركات الأردنية من الدخول إلى الأسواق العالمية**
- **استقطاب شركات التكنولوجيا العالمية وخاصة العاملة في قطاع خدمات التكنولوجيا المساندة**
- **اعتماد وتنفيذ استراتيجية ريادة الأعمال**

إطلاق نطاق الجيل الخامس 5G Spectrum

المستهدفات

انتشار خدمات الجيل الخامس في عام 2023 بنسبة 10 %

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	الربع الثاني 2022	وضع خطة لتوفير نطاقات ترددية لتشغيل شبكات تكنولوجيا الجيل الخامس

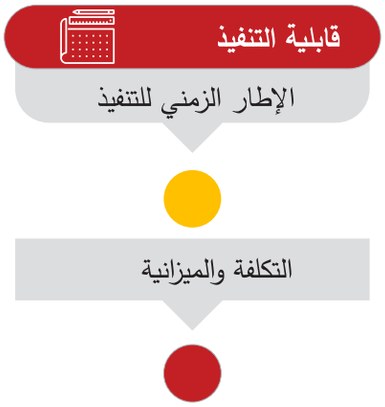

تمكين الشركات الأردنية من الدخول إلى الأسواق العالمية

المستهدفات

تمكين 100 شركة رقمية أو ممكنة رقمياً من تصدير خدماتها أو منتجاتها إلى أسواق عالمية

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	الربع الثالث 2021	إطلاق برنامج المنح للتوسع في الأسواق العالمية والتوقيع مع 21 شركة رقمية أردنية
	الربع الأول 2022	دعم الشركات الرقمية الناشئة على التوسع في الأسواق الخليجية وخاصة السعودية
	مستمر	الاستمرار في تقديم المنح والدعم للشركات حتى عام 2025

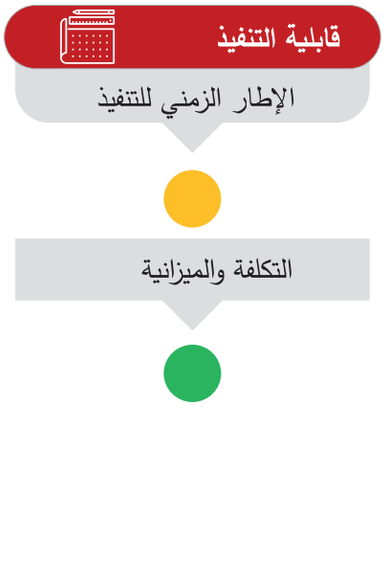

استقطاب شركات التكنولوجيا العالمية وخاصة العاملة في قطاع خدمات التكنولوجيا المساندة

المستهدفات

استقطاب 10 شركات تكنولوجيا عالمية، مع التركيز على الشركات المختصة بخدمات دعم الأعمال والتكنولوجيا والتعاقد الخارجي (BPO/ ITO)، للتوسع في الأردن بحلول عام 2025

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	الربع الرابع 2021	صياغة رواية/ قصة موحّدة عن الأردن ومؤهلاتها لتصبح وجهة إقليمية في مجال خدمات دعم الأعمال – مجموعة من الأنشطة لتطوير رسائل التواصل الاستراتيجية للترويج
		تسويق الأردن كوجهة لخدمات دعم الأعمال والتكنولوجيا: مجموعة من الأنشطة المصممة على مدار 6 أشهر لدعم وضع الأردن كوجهة إقليمية للاستثمارات في مجال خدمات دعم الأعمال والتكنولوجيا
	الربع الأول 2022	مجموعة من الأنشطة لزيادة نشر الوعي عن الأردن كوجهة إقليمية للاستثمارات في مجال خدمات دعم الأعمال من خلال الأردنيين المقيمين في الدول المختلفة
		المتابعة والتواصل المستمر مع الشركات العالمية المحتمل استثمارها في الأردن وتصميم فرص استثمارية

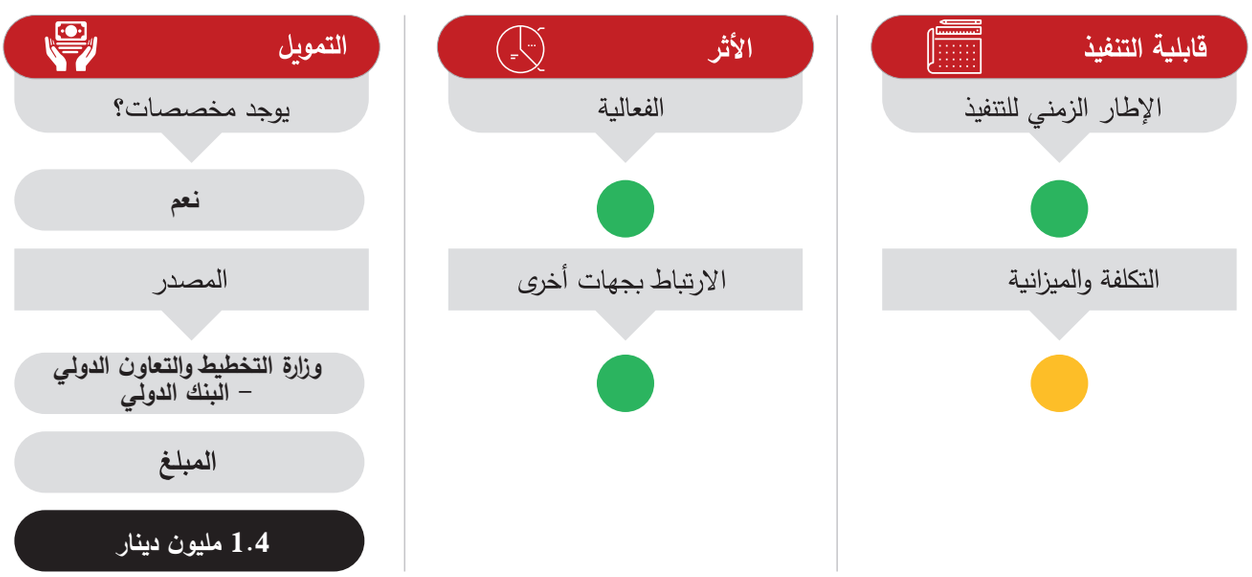

اعتماد وتنفيذ استراتيجية ريادة الأعمال

المستهدفات

اعتماد وتنفيذ استراتيجية ريادة الأعمال

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	الربع الأول 2021	تقييم النظام البيئي لريادة الأعمال
وزارة الصناعة والتجارة والتموين ووزارة السياحة والآثار ووزارة العمل	الربع الثاني والثالث 2021	إعداد السياسة العامة واستراتيجية ريادة الأعمال في الأردن
	الربع الثالث 2021	إعداد خطة التنفيذ للاستراتيجية

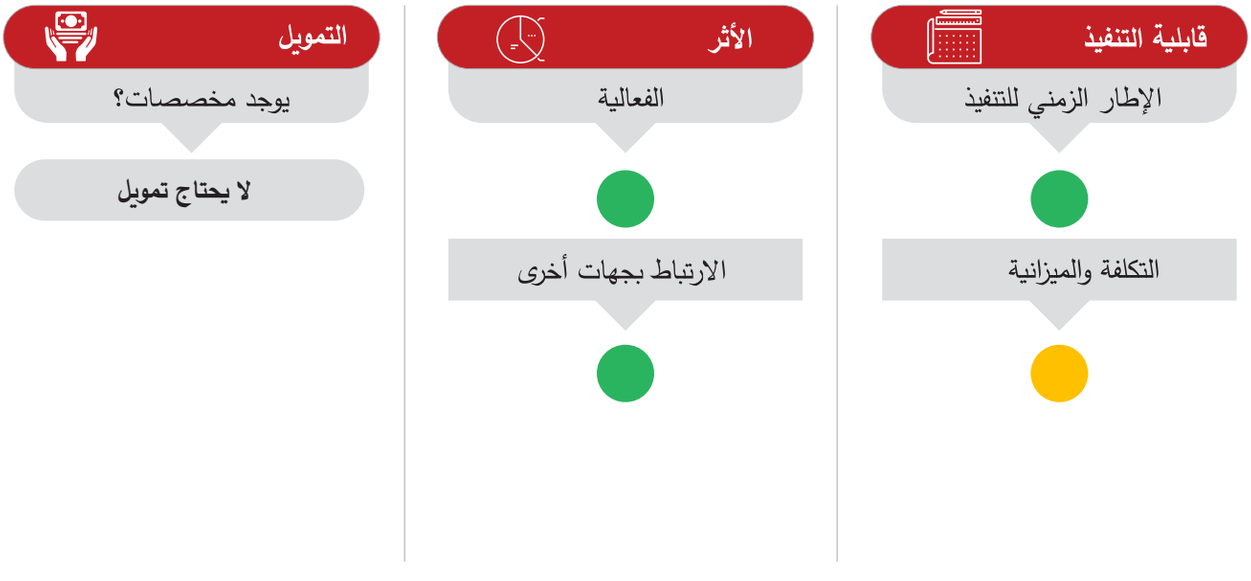

الزراعة

الهدف الرئيسي: زيادة الناتج الزراعي بما يزيد عن 20 % بحلول 2023 مقارنة بمستويات 2020

تشخيص الوضع الحالي

- شهد قطاع الزراعة معدلات نمو بطيئة على مدى السنوات الخمس الماضية، ولا تزال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة نسبيًا (من 4.3 % في 2014 إلى 4.7 % في 2019)
- كمستورد رئيسي للمنتجات الزراعية ، تأخر الأردن في الاكتفاء الذاتي، وهو ما يمكن أن يعرّض الأمن الغذائي الأردني للخطر
- 70 % من الأراضي الصالحة للزراعة في الأردن غير مزروعة
- تشكل العمالة الأردنية 40 % فقط من إجمالي القوى العاملة في قطاع الزراعة

التوجّه

- من شأن زيادة الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي أن تُيسر المزيد من الاستقرار والمرونة، لا سيما في مواجهة الصدمات الاقتصادية أو السياسية
- بالنظر إلى اتساع نطاق الأراضي الصالحة للزراعة غير المزروعة وانخفاض معدلات مشاركة العمالة المحلية، يتّضح وجود مساحة واسعة للنمو والتنمية في القطاع الزراعي

التحديات الرئيسية

- هيمنة العمالة غير الأردنية وترتيبات التوظيف غير الرسمية
- عدم وجود دعم للتسويق والترويج (قنوات التعبئة والتغليف والتسويق والمبيعات، الداخلية والخارجية على حد سواء)
- عدم كفاية رأس المال لتمويل المبادرات الجديدة
- عدم الوصول الآمن والمستقر إلى مصادر المياه
- الافتقار إلى العمليات العصرية والتكنولوجيا العصرية ومجموعات المهارات العصرية

الأولويات

- تشجيع وتحفيز المزارعين على تبنّي تكنولوجيا زراعية حديثة من خلال التوسّع بالإقراض الزراعي
- إنشاء شركة خاصة بالتسويق الزراعي
- تشجيع وتحفيز التصنيع الغذائي

تشجيع وتحفيز المزارعين على تبنّي تكنولوجيا زراعية حديثة من خلال التوسّع بالإقراض الزراعي

المستهدفات

منح 10 مليون دينار أردني في شكل قروض للمبادرات الزراعية التي تستخدم الآلية و/ أو الرقمية و/ أو العمليات والتقنيات و/ أو الإجراءات الحديثة

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الزراعة، المؤسسة التعاونية الأردنية، مؤسسة الإقراض الزراعي، المركز الوطني للبحوث الزراعية	الربع الرابع 2021	توجيه مؤسسة الإقراض الزراعي لتقديم قروض منخفضة الفائدة للمشاريع الزراعية التي تستخدم العمليات والتقنيات و/ أو الإجراءات المؤتمتة أو الرقمية أو العصرية

قابلية التنفيذ

الإطار الزمني للتنفيذ

التكلفة والميزانية

الأثر

الفعالية

الارتباط بجهات أخرى

التمويل

يوجد مخصصات؟

نعم

المصدر

مؤسسة الإقراض الزراعي

المبلغ

10 مليون دينار

إنشاء شركة خاصة بالتسويق الزراعي

المستهدفات

البدء بتشغيل شركة التسويق الزراعي ومنصة التسويق الالكتروني بحلول عام 2023

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الزراعة	الربع الأول 2022	تشغيل شركة التسويق الزراعي
وزارة الزراعة، شركة التسويق الزراعي	الربع الأول 2023	تطوير وتشغيل تطبيق الكتروني للبيع من خلال الانترنت
	الربع الثاني 2023	إطلاق منصات للتسويق والبيع للصادرات تشمل أماكن للتدريج والتعليب والتغليف والتخزين والتبريد

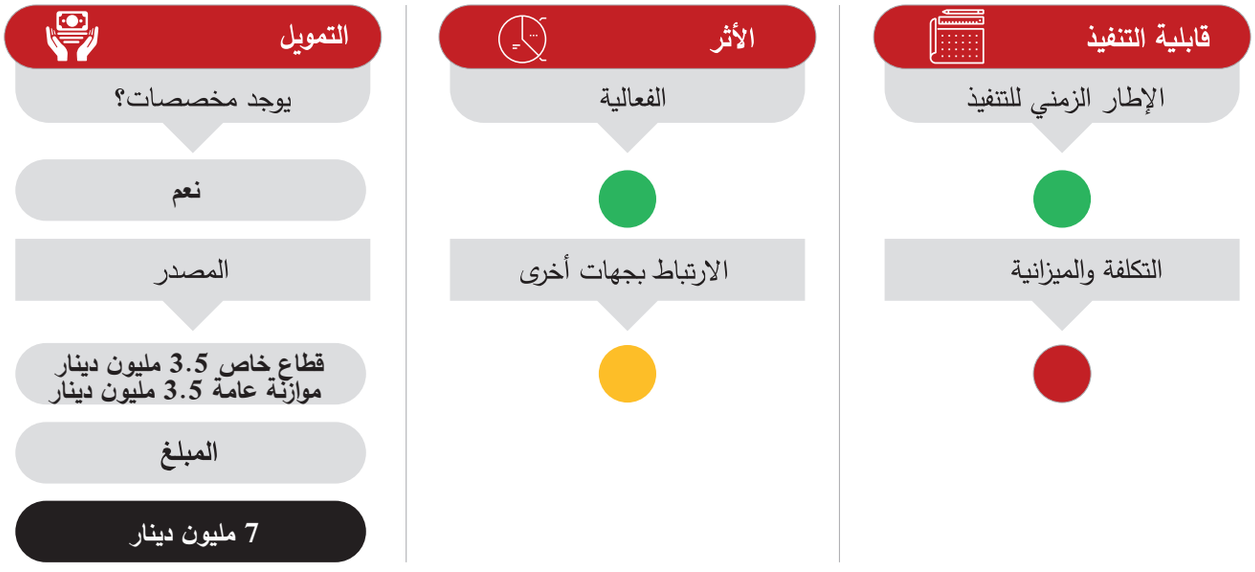

تشجيع وتحفيز التصنيع الغذائي

المستهدفات

- بدء تشغيل معمل التصنيع الغذائي للطماطم والإنتاج بحلول عام 2023
- البدء باستكشاف فرص استثمارية للتصنيع الغذائي مع القطاع الخاص

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الزراعة	الربع الرابع 2021	تحديد الميزانية وإعداد وثائق العطاء الخاصة بمعمل التصنيع الغذائي للطماطم المجمدة ومعجون الطماطم والطماطم المجففة
	الربع الأول 2022	تنفيذ العقود المالية والتشغيلي
	الربع الأول 2023	بدء تشغيل المعمل

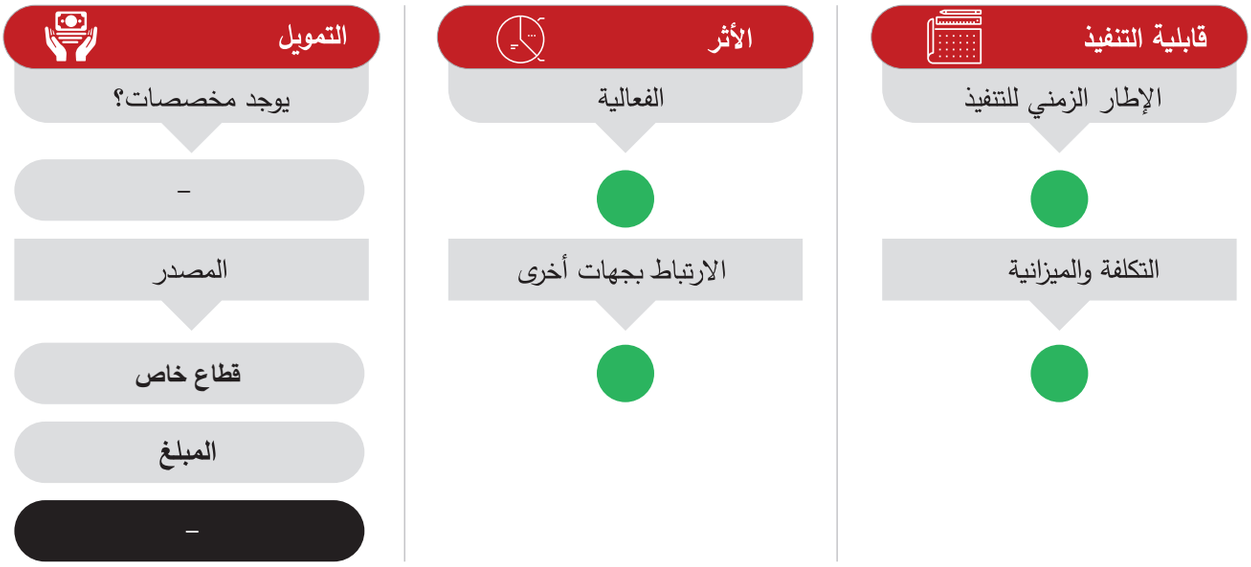

الصناعة

الهدف الأول: زيادة حجم الصادرات الوطنية من السلع والخدمات

تشخيص الوضع الحالي

- يساهم القطاع الصناعي بشكل مباشر بقرابة 25 % من الناتج المحلي الاجمالي، وتزداد هذه النسبة إلى 40 % عند الأخذ بعين الاعتبار الترابطات الوثيقة للقطاع الصناعي مع بقية القطاعات الاقتصادية وتأثيره عليها
- يوظّف القطاع الصناعي 251,000 عامل أغلبهم من الأردنيين (21 % من حجم العمالة في الأردن) يعملون في قرابة 18,000 منشأة صناعية موزّعة على جميع محافظات المملكة، ويتقاضون أكثر من 1.5 مليار دينار كرواتب يقومون من خلالها بإعالة خمس السكّان

التوجّه

- يمتلك الأردن سوقاً محلياً صغيراً مقارنة مع الأسواق في الدول الأخرى، الأمر الذي يستوجب التركيز على الصادرات كمحرّك رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام
- إن التركيز على تحسين الصادرات الأردن من ناحية مستوى التعقيد والحجم ضروري لوضع الأردن كوجهة إقليمية للتصدير سيساهم في الوصول إلى استثمارات استراتيجية وزيادة مستوى الاستثمارات الأجنبية

التحديات الرئيسية

- التكلفة العالية للنقل واللوجستيات والطاقة
- تحتاج الشركات متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم للدعم في تحسين الصادرات والوصول إلى الأسواق
- الزيادة المحدودة في تنوّع المنتجات الأردنية ومستوى تعقيدها
- قلة الحوافز والمنافسة الشديدة من الدول المجاورة (مثلاً مصر وتركيا)

الأولويات

- توفير بنية تحتية محفزة للاستثمار الصناعي
- زيادة تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والتصديرية
- تعزيز الترابطات بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى
- تحفيز الصادرات الوطنية وتطوير خدمة ترويج الصادرات
- إنشاء صندوق دعم وتطوير الصناعة

توفير بنية تحتية محفزة للاستثمار الصناعي

المستهدفات

- إنشاء مدينة صناعية في محافظة الزرقاء
- توسعة مدينة الموقر الصناعية
- تخصيص إحدى المدن الصناعية القائمة/ جزء منها للصناعات التكنولوجية
- تعديل المخطط الشمولي للمدن الصناعية وهيئة الاستثمار

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
شركة المدن الصناعية / وزارة الصناعة والتجارة والتموين هيئة الاستثمار	الربع الرابع 2021	تخصيص إحدى المدن الصناعية القائمة/ جزء منها للصناعات التكنولوجية • تعديل المخطط الشمولي للمدن الصناعية وهيئة الاستثمار • إعداد دراسة بهدف تخصيص إحدى المدن الصناعية للصناعات التكنولوجية وإعادة تصميم المخطط الشمولي للمدينة التي سيتم تخصيصها
شركة المدن الصناعية / وزارة الصناعة والتجارة والتموين	الربع الرابع 2023	إنشاء مدينة صناعية في محافظة الزرقاء • تطوير وتنفيذ البنية التحتية للمرحلة الأولى من مدينة الزرقاء الصناعية بمساحة حوالي 1000 دونم • إيصال الخدمات لموقع المدينة الصناعية من مياه وكهرباء بالإضافة إلى الاتصالات وشوارع إلى مدخل المدينة الصناعية
		توسعة مدينة الموقر الصناعية • شراء أرض وتنفيذ البنية التحتية بمساحة حوالي 1000 دونم • تطوير البنية التحتية لتوسعة مدينة الموقر الصناعية بمساحة حوالي 1000 دونم

قابلية التنفيذ	الأثر	التمويل
الإطار الزمني للتنفيذ	الفعالية	يوجد مخصصات؟
		–
التكلفة والميزانية	الارتباط بجهات أخرى	المصدر
		تمويل ذاتي
		المبلغ
		–

زيادة تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والتصديرية

المستهدفات

- رفع جودة المنتجات الأردنية في الأسواق العالمية والمحلية
- تطوير البنية التحتية للجودة وتطوير الفحوصات وبناء القدرات
- تطوير برنامج صنع في الأردن من خلال اعتماد معايير الجودة

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين، مؤسسة المواصفات والمقاييس، غرفة صناعة الأردن	الربع الرابع 2021	تحديد قائمة بالمنتجات ذات الأولوية وإعادة دراسة المواصفات والقواعد الفنية الحالية ذات العلاقة وتطويرها

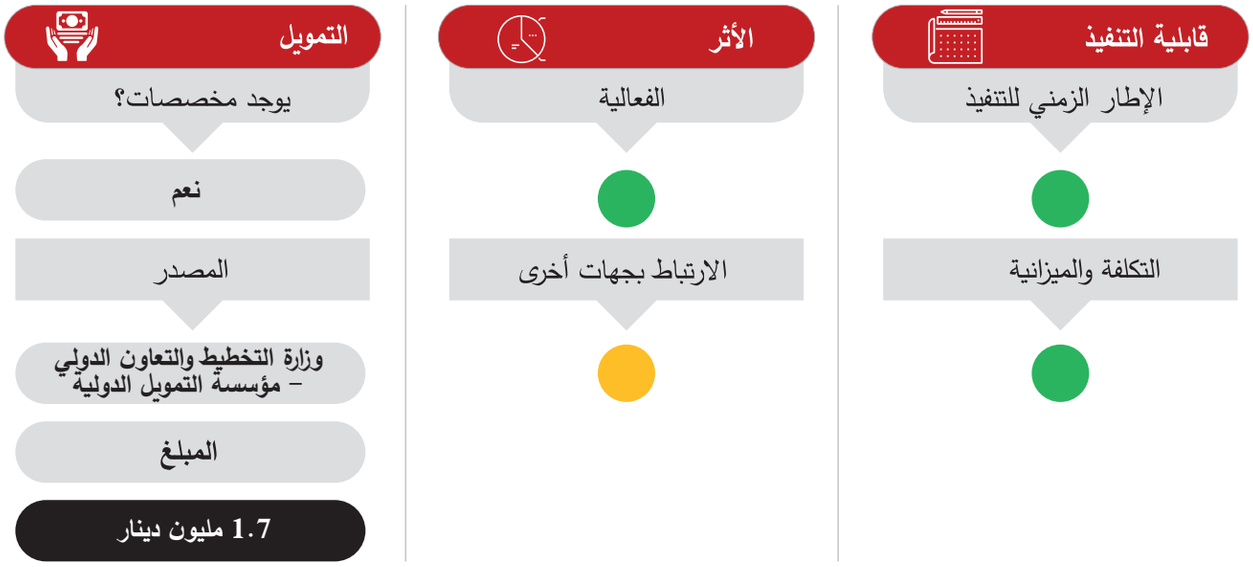

تعزيز الترابطات بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى

المستهدفات

زيادة فرص التشبيك بين مصانع الأغذية المحلية والقطاعات الإنتاجية والخدمية المحلية

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين وصندوق دعم البحث العلمي والتطوير في الصناعة	الربع الرابع 2022	تنفيذ نموذج الأعمال الخاص بالأمن الغذائي
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية		برنامج دعم الترابطات

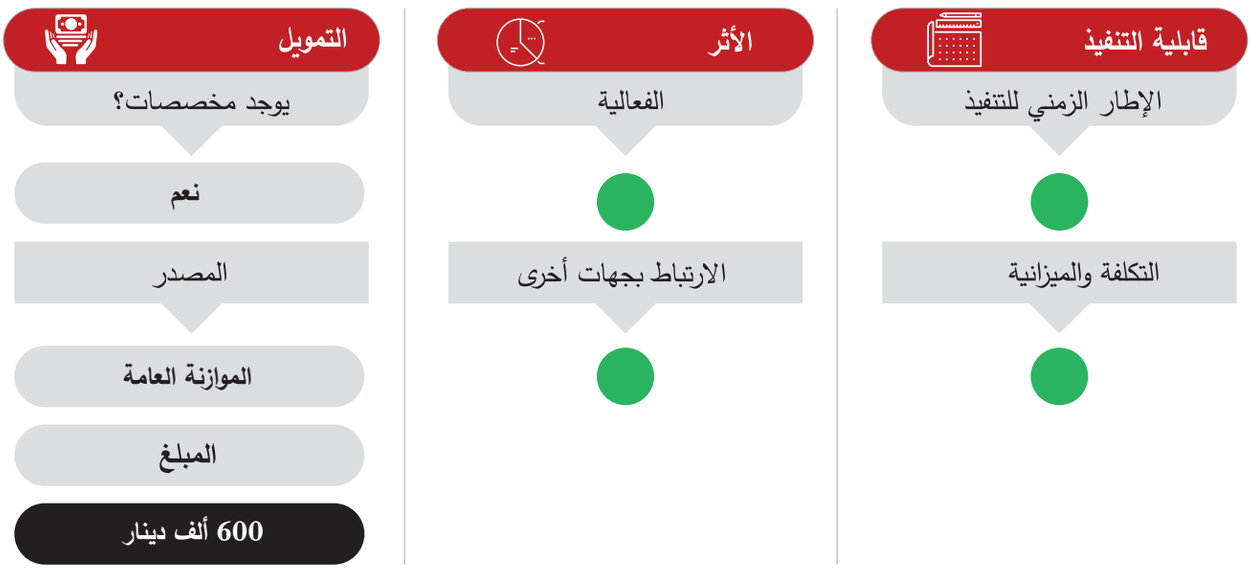

تحفيز الصادرات الوطنية وتطوير خدمة ترويج الصادرات

المستهدفات

- تحسين خدمات التصدير والترويج من خلال تفعيل شركة بيت التصدير
- وضع استراتيجية وطنية للتصدير

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين والجهات ذات العلاقة	الربع الأول 2022	إعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير وإطلاقها
شركة بيت التصدير	الربع الرابع 2023	تطوير خدمات ترويج الصادرات والمعارض ودراسات فتح الأسواق التصديرية للشركات

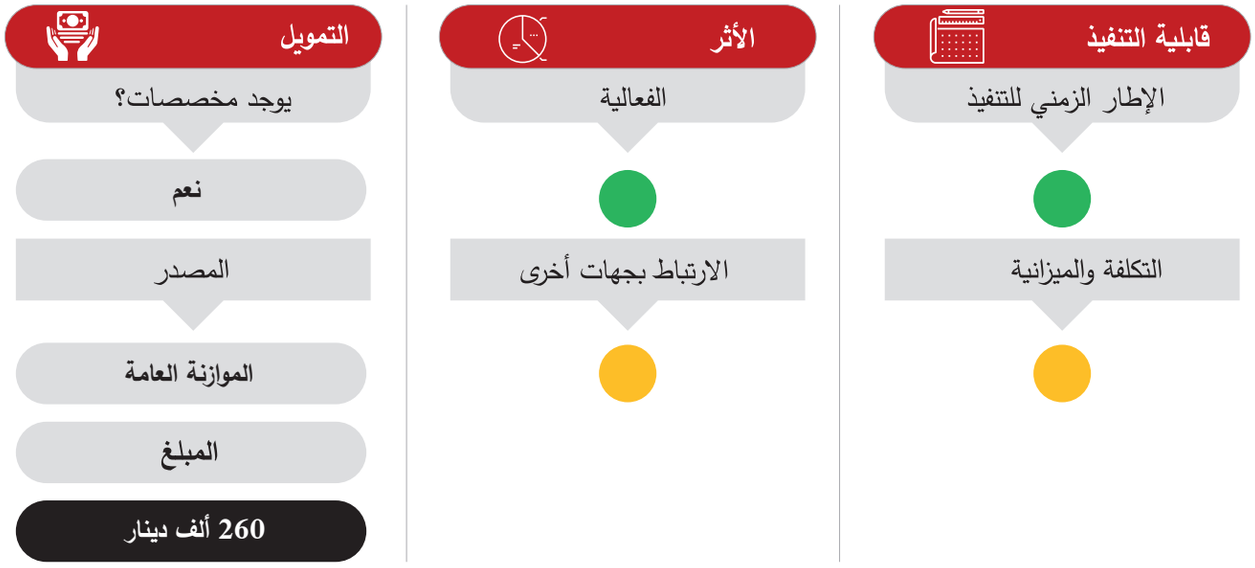

إنشاء صندوق دعم وتطوير الصناعة

المستهدفات

تمويل تطوير المشاريع الصناعية وتحديثها من بدل الخدمات للجمارك العامة

الوصف

الجهات المعنية الرئيسية	التاريخ	مراحل الإنجاز الرئيسية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	الربع الرابع 2021	مراجعة نظام دعم وتحفيز الأنشطة الصناعية الحالي
	الربع الثاني 2022	وضع الإطار التشريعي لإنشاء الصندوق وتحديد آلية تمويله وعمله ومجالات الدعم والتطوير التي سيشملها

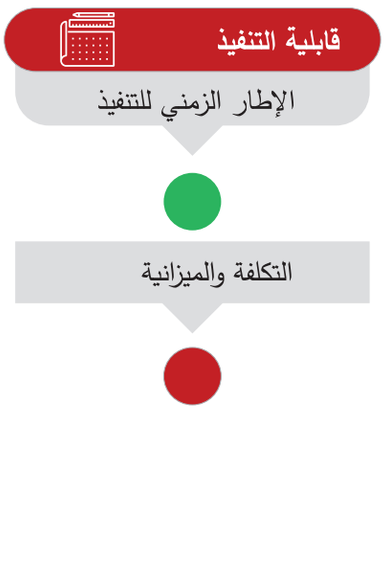

جميع الحقوق محفوظة 2021 حكومة المملكة الأردنية الهاشمية